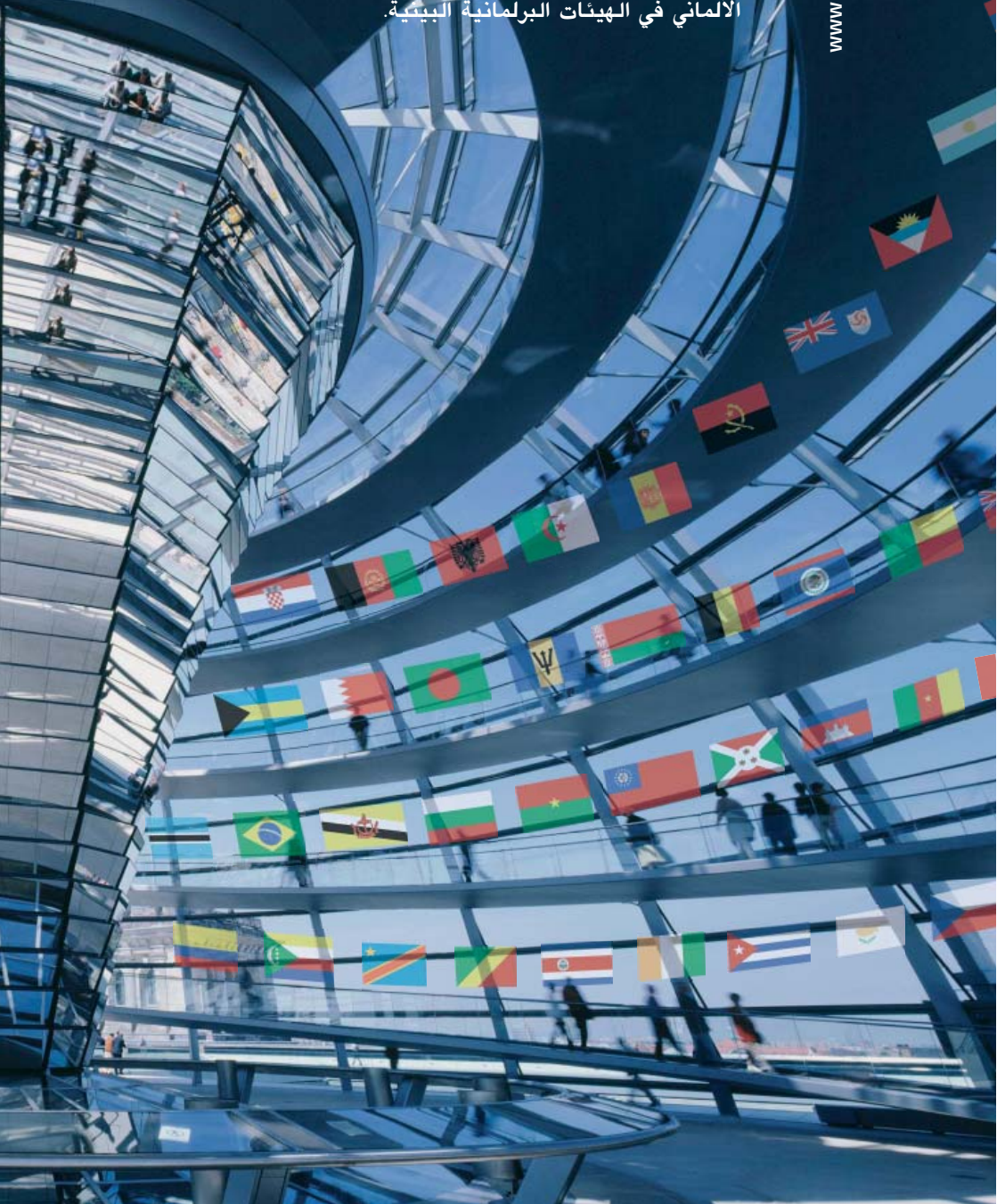


من الأهمية بمكان الحفاظ على الاتصالات الدولية، تحديدا في السياسة. لكن ما المقصود بالجمعيات البرلمانية والمجموعات البرلمانية؟ كيف تساعد على عقد الاتصالات وجعل السياسة أكثر شفافية؟ يقدم هذا الكتيب عرضا شاملا لعمل نواب البوندستاغ الألماني في الهيئات البرلمانية البيئية.



النشر وحقوق الطبع

الناشر

البوندستاغ الألماني

شعبة الإعلام

Platz der Republik 1

11011 Berlin

التنسيق

ميشائيل راينولد

شعبة الإعلام

التصميم

مارك مندلسون، برلين

المراجعة

جيورجيا راور، برلين

الطبع

مطبعة ودار نشر

إس.دي.فاو زارلنديشه

الطبعة الأولى 2006

ختام النص

15 سبتمبر 2006

حقوق النشر

البوندستاغ الألماني ©

برلين 2006

جميع الحقوق محفوظة

يصدر البوندستاغ هذا الكتاب في إطار العمل
الإعلامي البرلماني. ويُحظر حظرا تاما
استخدامه من جانب الأحزاب أو الكتل
البرلمانية أو النواب أو دعاة الانتخابات
– تحديدا في الدعاية الانتخابية.

مصادر الصور:

البوندستاغ الألماني: ص 4، 5، 7، 27، 28 أعلى،
29، 35، 36، 37، 38، 40، 44، 45، 46 – 74،
49، 51، الغلاف: مصلحة الصحافة والإعلام
الخاصة بالحكومة الاتحادية: ص 8، الجمعية
البرلمانية لطف الأطلسي: ص 16؛ برغبت
شرودر: ص 10؛ أرشيف الفنون والتاريخ: ص
11؛ الجمعية البرلمانية لمؤتمر الأمن والتعاون
في أوروبا: ص 19، 20؛ جمعية اتحاد غرب
أوروبا: ص 23؛ كريستينا زيبير: ص 43؛ الاتح
اد البرلماني الدولي: ص 28 أسفل

الجمعية البرلمانية لغرب ووسط إفريقيا

(غينيا الاستوائية، بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا - بيساو، الكاميرون، جزر الرأس الأخضر، الكونغو/برازافيل، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو، تشاد، جمهورية إفريقيا الوسطى)
 الرئيس: هارتفغ فيشر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: غابريله غرونبيرغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: د. كارل أديكس (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: حسين - كنعان أيدين (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: د. أوشي أيد (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية - الوسط آسيوية

(كزخستان، قيرغيزستان، منغوليا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان)
 الرئيس: هيدي فيغتر (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: د. فولف باور (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: باتريك ماينهارد (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: سايبينه تسيمرمان (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: يرغت بندر (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية - القبرصية

الرئيس: د. ديتمار بارتش (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: كلاوس بريغ (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. لالا أكغون (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: ميشائيل كاوخ (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: رايندر ستينبلوك (ائتلاف 90/الخضر)

دائرة الصداقة البرلمانية برلين - تاييه

الرئيس: فلهم جوزيف سباستيان (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: أجيليكاروغر - لايسنر (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: هانس - يواخيم أوتو (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: إرمنغارد شيفه - غيرك (ائتلاف 90/الخضر)

مفوضو البلدان في الدورة الانتخابية السادسة عشرة

البوسنة والهرسك: د. راينر شتينر (الحزب الديمقراطي الحر)
 جمهورية مولدوفا: مانفريد غرون (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)



أوغندا



أوكرانيا



المجر



أوروغواي



أوزبكستان



فانواتو



مفوضو



الإمارات العربية المتحدة



الولايات المتحدة



المملكة المتحدة



فيتنام



جمهورية إفريقيا الوسطى



قبرص



جنوب إفريقيا



السودان



سورينام



سوازيلاند



سوريا، الجمهورية العربية



طاجيكستان



تنزانيا، الجمهورية المتحدة



تايلاند



تيمور الشرقية



توغو



تونغا



ترينيداد وتوباغو



تشاد



الجمهورية التشيكية



تونس



تركيا



تركمستان



توفالو

المجموعة البرلمانية الألمانية – التشيكية

الرئيس: بيترا إرنستبرغر (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: كلاوس هوفباور (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هاينتس – بيتر هاوشتاين (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. إيليا زايفرت (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: اليزابيث شارفنبرغ (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – التركية

الرئيس: توماس كوسنداي (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: يوهانس كارلس (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: شتيلد ديكمانس (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: سيفيم داغيلن (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: كلاوديا روت (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الأوكرانية

الرئيس: د. بريل كوفلر (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: هانس ميشلباخ (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هيرالد لايبيرشت (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: هانس – كورت هيل (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: كاترين غورنغ – إيكارت (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – المجرية

الرئيس: إيكارت فون كلادن (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: ميشائيل روت (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: ينس أكرمان (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: لوتس هايلمان (حزب اليسار)

المجموعة البرلمانية للولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس: هانس أولريش كلوزه (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: أورزولا هايتن (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. فرنر هوير (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: مونيك كوكه (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: ألكسندر بونده (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الأسبانية

الرئيس: بودو راميلو (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: إيناك فيرليمان (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: نيلس أنن (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: د. كلاوديا فنترشتاين (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: كورنيليا بيم (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الجنوب أمريكية

(الأرجنتين، بوليفيا، تشيلي، إكوادور، غويانا، كولومبيا، باراغواي،
 بيرو، سورينام، أوروغواي، فنزويلا)
 الرئيس: فولغانغ بورنزن (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: بيترا هنتس (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: أنجيليكا برونكهورست (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: مونكا كنوخه (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: رايندر ستينبلوك (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الجنوب آسيوية

(أفغانستان، بنغلادش، نيبال، باكستان، سريلانكا)
 الرئيس: جوزيف فيليب فنكلر (ائتلاف 90/الخضر)
 نائب الرئيس: د. ميشائيل فوكس (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: سباستيان إيداتي (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: أولريكه فلاخ (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: الأستاذ د. نورمان بيش (حزب اليسار)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الجنوب قوقازية

(أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)
 الرئيس: شتيفن رايشه (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: د. أوله شرودر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: ميشائيل لينك (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. باربارا هول (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: رايندر ستينبلوك (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الجنوب شرق أوروبية

(ألبانيا، مقدونيا، صربيا والجبل الأسود)
 الرئيس: دتلف دشمرتسكي (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: بيتر فايس (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. كريستل هاباخ – كزان (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: فولغانغ نسكوفتش (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: ماري – لويز بيك (ائتلاف 90/الخضر)



سان مارينو



ساو تومي وبرينسيب



السعودية، المملكة العربية



السويد



سويسرا



السنغال



صربيا



جزر سيشيل



سيراليون



زيمبابوي



سنغافورة



سلوفاكيا



سلوفينيا



الصومال



أسبانيا



سريلانكا



سان كيتس ونيفيس



سان لوسيا



سان فنسنت والغرينادينز

المجموعة البرلمانية للجماعة الإنمائية في الجنوب الإفريقي

(أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، زامبيا، جزر جزر سيشيل، زيمبابوي، جنوب إفريقيا، سوزيلاند، تانزانيا)
 الرئيس: الأستاذة د. هرتا دويلر - غميلين (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: ماري أيشهورن (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هانس - يواخيم أوتو (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: الأستاذة د. نورمان بيش (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: فينفريد ناخنتفاي (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية - السويسرية

الرئيس: توماس دورفلنغر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: كريستل ريمان - هانيفنكل (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: هارتفريد فولف (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. ديتير ديم (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: كريستينا شيل (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية - السلوفاكية

الرئيس: بارتولوميوس كالب (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: ديتير غرازيديك (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: يورغ فان إيسن (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. ديتير ديم (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: هانس - جوزيف فل (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية - السلوفاكية

الرئيس: بارتولوميوس كالب (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: ديتير غرازيديك (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: يورغ فان إيسن (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. ديتير ديم (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: هانس - جوزيف فل (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية - السلوفينية

الرئيس: ماركوس غروبل (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هاينتس باولا (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: هورست فريدريش (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: سيلفيا كوتنغ - أول (ائتلاف 90/الخضر)



نرويج



النرويج



عمان



النهسا



الباكستان



بلاو



بنما



بابوا غينيا الجديدة



باراغواي



بيرو



الفلبين



بولندا



البرتغال



رواندا



رومانيا



روسيا الاتحادية



جزر سولومون



زامبيا



ساموا

المجموعة البرلمانية لشرق إفريقيا

- (إثيوبيا، بوروندي، جيبوتي، إريتريا، كينيا، رواندا، الصومال، السودان، أوغندا)
 الرئيس: باتريك ماينهارت (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. رالف براوكزييه (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. أكسل برغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: سايبينه تسيمرمان (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: اليزابيث شارفنبيرغ (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – البولندية

- الرئيس: ماركوس ميكل (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: جورج شرميك (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: كورنيليا بيبير (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: كورنيليا بيم (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – البرتغالية

- الرئيس: كريستيان لانغه (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: ماركو فاندرفتس (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هاينتس لانفرمان (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. ياربارا هول (حزب اليسار)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الرومانية

- الرئيس: د. شرف سوزانه كاستنر (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: إرش فريتس (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: يواخيم غونتر (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: كريستا زاغر (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الروسية

- الرئيس: الأستاذ د. غرت فايسكرشن (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: برنهارد كاستر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هارلد لايبيرشت (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: كاتيا كينغ (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: ماري – لوييز بيك (ائتلاف 90/الخضر)



مقدونيا
الجمهورية
اليوغسلافية
سابقا



المكسيك



مايكرونيزيا،
الدول
الفيدرالية



مولدوفيا، جمهورية



موناكو



منغوليا



الجيل الأسود



موزامبيق



ميانمار



تيمور
ناميبيا



نارو



نيبال



نيوزيلندا



نيكاراغوا



الأراضي
الرومانية



نيجر



نيجريا

المجموعة البرلمانية الألمانية – المكسيكية

الرئيس: لوتار مارك (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: يورغن كليمكه (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. كلاوديا فنتزشتاين (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: سيفيم داغلن (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: كورنيليا بيم (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الوسط أمريكية

(بيلين، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا،
 هايتي، هندوراس، جامايكا، كوبا، نيكاراغوا، بنما)
 الرئيس: فولغانغ جيركه (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: هوبرت هوبه (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. ساشا رابه (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: ميريام غروس (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: ماركوس كورت (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الهولندية

الرئيس: بريتا هاسلمان (ائتلاف 90/الخضر)
 نائب الرئيس: ينس شبان (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. هانس – أولرش كروغر (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: أوتو فريكه (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. غزينه لوتش (حزب اليسار)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الاسكندنافية

(الدانمارك، فنلندا، أيسلندا، النرويج، السويد)
 الرئيس: فرانتس تونيس (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: غيرو شتوريوهان (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هانس – ميشائيل غولدمان (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: آنا لورمان (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – النمساوية

الرئيس: جورج برونهور (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: برونهله إربير (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: فرانك شيفلر (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: فولغانغ نسكوفتش (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: إرمنغارد شيفه – جيرك (ائتلاف 90/الخضر)



ليختنشتاين



لاتفيا



لبنان



ليبيريا



الجمهورية العربية الليبية



ليتوانيا



لوكسمبرغ



مدغشقر



ملاوي



ماليزيا



مالي



موريتانيا



موريشيوس



مالطة



المغرب



جزر المارشال



موريتانيا



موريشيوس

المجموعة البرلمانية الألمانية – الكندية

الرئيس: كلاوس – بيتر فلوسباخ (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: داغمار فرايتاغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: سايبته لاورشك (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: سايبته تسيمرمان (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: أنيا هايدوك (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الكورية

الرئيس: هارتموت كوشيك (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: يوهانس فلوغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: دتلف بفار (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. بيتر زيته (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: بيتر هيتلش (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الكرواتية

الرئيس: كلاوس بيتر فيلش (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: يوهانس يونغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: هورست مايرهوفر (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: رايندر ستينبلوك (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية لدول المغرب العربي

(تونس، الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا)
 الرئيس: حسين – كنعان أيدن (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: هانس رايدل (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: أوتو كوميف (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: باتريك دورنغ (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: كريستينه شيل (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – المالطية

الرئيس: إرنست – راينهارد بيك (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: ديتير غرازديك (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: باتريك ماينهارد (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: زيلكه شتوكار فون نويغورن (ائتلاف 90/الخضر)



كندا



جزر الرأس الأخضر



كزاخستان



قطر



كينيا



فيرغيزستان



كيريباتي



كولومبيا



جزر القمر



الكونغو



الكونغو، الجمهورية الديمقراطية



كوريا، الجمهورية الشعبية الديمقراطية



جمهورية كوريا



كرواتيا



كوبا



الكويت



لاوس، الجمهورية الشعبية الديمقراطية



المجموعة البرلمانية الألمانية – الإيرانية

الرئيس: د. رولف موتسينش (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: د. كريستيان روك (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: إلكه هوف (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: هايكه هنزل (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: كلاوديا روت (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الأيرلندية

الرئيس: د. لوكرتسيا يوخمزن (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: د. أكسل فيشر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: ماريون كاسبريس – ميرك (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: إينا لينكه (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: بربيل هون (ائتلاف 90/الخضر)

الجمعية البرلمانية الألمانية – الإسرائيلية

الرئيس: جريزي مونتاغ (ائتلاف 90/الخضر)
 نائب الرئيس: غيتا كونرمان (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: توماس أوبرمان (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: برك نيبيل (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: يان كورته (حزب اليسار)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الإيطالية

الرئيس: أولاف بورشارت (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: مانفريد كولبه (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: دانيال بار (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. لوكرتسيا يوخمزن (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: فولفغانغ فيلاندا (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – اليابانية

الرئيس: هورست فريدرش (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: توماس زليبرهون (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: بيورن تيسن (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: كورنيليا هرش (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: ماتياس برننغر (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – البلغارية

الرئيس: ميشائيل شتوبغن (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: كارل أوفه بينيتز (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: ميشائيل إنك (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: رولاند كلاوس (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: أوندينه كورت (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الصينية

الرئيس: يوهانس فلوغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: د. هانس – بيتر أول (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: د. راينر شتينر (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: د. مارتينا بونغه (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: هانس – جوزيف فل (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الفرنسية

الرئيس: د. أندرياس شوكنهوف (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: مونيك غريفان (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: إرنست بورغباخر (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: أولرش ماورر (حزب اليسار)

المجموعة البرلمانية الألمانية – اليونانية

الرئيس: دوريس بارنت (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: أولاف غوتنغ (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: ميشلد ديكمانس (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: إنغه هوغر (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: كاي غيرنغ (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الهندية

الرئيس: سباستيان إداتي (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: فيلي فيمر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: يورغ فان إيسن (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: سايبته تسيمرمان (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: جوزيف فيليب فنكلر (ائتلاف 90/الخضر)



دومينيكا



جمهورية
الدومينيكان



جيبوتي



إكوادور



السلفادور



إريتريا



إستونيا



فيجي



فنلندا



فرنسا



الغابون



غامبيا



جورجيا



غانا



غرينادا



اليونان



غواتيمالا



غينيا

المجموعة البرلمانية الألمانية – البلطية

(إستونيا، لتوانيا، لاتفيا)

الرئيس: د. كريستل هاباخ – كزان (الحزب الديمقراطي الحر)

نائب الرئيس: أنتيه بلومنتال (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)

نائب الرئيس: غرد هوفر (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)

نائب الرئيس: فرانك شبيت (حزب اليسار)

نائب الرئيس: إرمغارد شيفه – غيرك (ائتلاف 90/الخضر)



بيليز



بنين



بوتان



بوليفيا



البوسنة



والهرسك



بوتسوانا



البرازيل



بروناي



بلغاريا



بوركينافاسو



بوروندي



تشيلي



الصين



جزر كوك



كوستاريكا



ساحل العاج



الدانمارك



ألمانيا

المجموعة البرلمانية الألمانية – البياروسية

الرئيس: أوتا تساياف (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)

نائب الرئيس: روبرت هوخياوم (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)

نائب الرئيس: أوفه بارت (الحزب الديمقراطي الحر)

نائب الرئيس: ماري – لويز بيك (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – البلجيكية – اللوكسمبورغية

الرئيس: ماركوس لوننغ (الحزب الديمقراطي الحر)

نائب الرئيس: يوليا كلوكندر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)

نائب الرئيس: أخمير غروسمان (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)

نائب الرئيس: د. غزينة لوتش (حزب اليسار)

نائب الرئيس: أولريكا هوفكن (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – البرازيلية

الرئيس: كورت روسمانيت (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)

نائب الرئيس: د. كارل – كريستيان دريسل (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)

نائب الرئيس: يواخيم غونتر (الحزب الديمقراطي الحر)

نائب الرئيس: ألكسندر أولرش (حزب اليسار)

نائب الرئيس: بريل هون (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – البريطانية

الرئيس: كارل – تيودور فرايهر فون غوتنبرغ

(الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)

نائب الرئيس: أورزولا موغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)

نائب الرئيس: كارل – لودفيغ تيله (الحزب الديمقراطي الحر)

نائب الرئيس: د. لوكريتسيا يوخمزن (حزب اليسار)

نائب الرئيس: ماتياس برننغر (ائتلاف 90/الخضر)

رئاسة المجموعات البرلمانية في الدورة الانتخابية السادسة عشرة

المجموعة البرلمانية الألمانية – المصرية

الرئيسة: د. أوشي أيد، (ائتلاف 90/الخضر)
 نائب الرئيس: ميشائيل هنريش (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: سيمونه فيولكا (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: مارينا شوستر (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: كورنيليا هيرش (حزب اليسار)

المجموعة البرلمانية لدول الشرق الأوسط الناطقة باللغة العربية

(البحرين، العراق، اليمن، الأردن، قطر، الكويت، لبنان، عمان،
 السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، مجموعة العمل «فلسطين»)
 الرئيس: يواخيم هورستر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: إيدلغار د بولمان (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: د. فولفغانغ فيسنغ، (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: هايكه هنزل (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: بريسكا هنتس (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

(بروناي، أندونيسيا، كمبوديا، لاوس، ماليزيا، ميانمار،
 الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام)
 الرئيس: د. كلاوس ليبولد (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: هولغر أورتل (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: يورغن كوبيلين (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: هايكه هنزل (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: مارغريتا فولف (ائتلاف 90/الخضر)

المجموعة البرلمانية الألمانية – الأسترالية – النيوزيلندية

(أستراليا، نيوزيلندا)
 الرئيس: نيتا هاور (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
 نائب الرئيس: برند هاينيمان (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
 نائب الرئيس: برغيت هومبورغر (الحزب الديمقراطي الحر)
 نائب الرئيس: سيفيم داغلن (حزب اليسار)
 نائب الرئيس: أنتيا هايدوك (ائتلاف 90/الخضر)



أفغانستان



مصر



ألبانيا



الجزائر



أندورا



أذربايجان



أرمينيا



أستراليا



الأرجنتين



أرمينيا



أذربايجان



إثيوبيا



أستراليا



البحاما



البحرين



بنغلادش



باربادوس



بيلاروسيا



بلجيكا

الوفد الألماني في الجمعية البرلمانية الأوروبية – المتوسطية

الرئيس هانس رايدل (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)	نائب الرئيس د. لالا أكغون (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي كارل – إدوارد فون بسمارك هانس رايدل	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي يواخيم هورستر د. أندرياس شوكنهوف
العضو من الحزب الديمقراطي الاشتراكي د. لالا أكغون	من ينوب عنه من الحزب الديمقراطي الاشتراكي يوزيب يوراتوفتش
من ينوب عن الحزب الديمقراطي الحر د. كارل أديكس	من ينوب عن حزب اليسار الأستاذ د. حقي كسكين
	من ينوب عن حزب ائتلاف 90/الخضر رايندر ستينبلوك

الوفد الألماني في مؤتمر البحر البلطي البرلماني

الرئيس فرنيس تونيس (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)	الأعضاء من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي أولرش آدم إنغبرت ليبنغ
الأعضاء من الحزب الديمقراطي الاشتراكي فرنيس تونيس كورت بوديفيغ	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي ماركوس ميكل شتيفن رايشه
عضو الحزب الديمقراطي الحر د. كريستل هاباخ – كزان	من ينوب عنه من الحزب الديمقراطي الحر كريستيان آرنت

الوفد الألماني في الاتحاد البرلماني الدولي

كما في يونيو 2006

رئيس الوفد د. نوربرت لامرت (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)	نائب الرئيس مونيكا غريفان (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي هانس – يواخيم فوختل د. نوربرت لامرت هانس رايدل	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي فولفغانغ بورنسن مونيكا بروننغ ماريا أيشهورن أكسل فيشر د. ميشائيل فوكس هرمان غروهه د. كلاوس ليبولد د. جورج نوسلاين دانبيلا راب د. أندرياس شوير كارل – جورج فيلمان
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي الاشتراكي مونيكا غريفان يوهانس فلوغ	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي دوريس بارنت بيترا إرنستبرغر أنجيليكا غراف بيترا هيس أنجيليكا كروغر – لايسنر كريستوف شتريسر
العضو من الحزب الديمقراطي الحر د. فرنر هوير	من ينوب عنه من الحزب الديمقراطي الحر غير معروف
العضو من حزب اليسار بودو راميلو	من ينوب عنه من حزب اليسار غير معروف
العضو من ائتلاف 90 / حزب الخضر جوزيف فيليب فنكلر	من ينوب عنه من ائتلاف 90 / حزب الخضر د. أوشي أيد

الوفد الألماني في الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

كما في يونيو 2006

الرئيس د. شرف فولفغانغ تيرزه (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)	نائب الرئيس فيلي فيمر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي رالف غوبل مانفريد غروند توماس كوسنداي هانس رايدل فيلي فيمر	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي مونيك بروننغ هرمان غروهه ينس كوبن زيبيله بفايفر كورت روسمانيت
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي الاشتراكي دوريس بارنت د. شرف فولفغانغ تيرزه هيدي فيغنز الأستاذ د. غرت فاكرشن أوتا تسابف	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي أوفه بيكمير مونيك غريفان رولف كرامر يوهانس فلوغ أكسل شيفر
العضو من الحزب الديمقراطي الحر ميشائيل لينك	من ينوب عنه من الحزب الديمقراطي الحر د. راينر شتينر
العضو من حزب اليسار الأستاذ د. نورمان بيش	من ينوب عنه من حزب اليسار غير معروف
العضو من ائتلاف 90 / حزب الخضر ماري - لويز بيك	من ينوب عنها رايندر ستينبلوك

الوفد الألماني في الجمعية البرلمانية لحلف الأطلسي

كما في يونيو 2006

الرئيس د. كارل لامرس (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)	نائب الرئيس ماركوس ميكل (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي توماس كوسنداي د. كارل لامرس روبرشت بولنتس كورت روزمانيت أنيتا شيفر	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي إرنست – راينهارد بيك فولفغانغ بورنسن د. فولفغانغ غوتسر يورغن هرمان روبرت هوخباوم هانس رايدل برنت زيبرت
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي الاشتراكي لوتار إيبروغر ماركوس ميكل أورسولا موغ أندرياس فايفل	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي رايتر أرنولد د. هاتنس – بيتر بارتلس كورت بوديفيغ يورن تيسن
عضو الوفد من الحزب الديمقراطي الحر د. راينر شتينر	من ينوب عنه من الحزب الديمقراطي الحر إيلكه هوف د. فرنر هوير هلموت كونينغسهاوس
عضو الوفد من حزب اليسار باول شيفر	من ينوب عنه من حزب اليسار هايكه هنزل
عضو الوفد من حزب ائتلاف 90/الخضر فينفريد ناخترفاي	من ينوب عنه من حزب ائتلاف 90/الخضر كرستين موللر

الوفد الألماني في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي والجمعية البرلمانية لاتحاد دول غرب أوروبا

كما في يونيو 2006

الرئيس يواخيم هورستر (الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي)	نائب الرئيس د. فولغانغ فودارغ (الحزب الديمقراطي الاشتراكي)
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي أولرش آدم هوبرت دايترت أنكه أيمر هولغر هايبياخ يواخيم هورستر إداورد ليتنتر إنغو شميت	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي فيرونيكا بلمان مونيكا بروننغ أكسل فيشر هربرت فرانكنهاوزر بيتر غوتس يورغن هرمان برند هاينيمان
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي الاشتراكي دوريس بارنت غرث هوفر فالتر ريستر مارلين روبرشت كريستوف شتريسر د. فولغانغ فودارغ	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي الاشتراكي كورت بوديفيغ الأستاذة د. هيرتا دويبلر – غميلين بثلف تشمبرتسكي أنغليكا غراف يوهانس فلوغ د. هرمان شير
أعضاء الوفد من الحزب الديمقراطي الحر هارلد لايبيرشت سابينه لويتهويزر – شنارنبرغر	من ينوب عنهم من الحزب الديمقراطي الحر برغت هومبورغر بوركهارد موللر – زونسن
الأعضاء من حزب اليسار حسين – كنعان أيدين ألكسندر أولرش	من ينوب عنهم من حزب اليسار باول شيفر غير معروف
الأعضاء من حزب ائتلاف 90/الخضر رايندر ستينبلوك	من ينوب عنه من حزب ائتلاف 90/الخضر ماري – لوزين بيك

إحدى المترجمات تؤدي عملها خلال لقاء نوربرت لامرت، رئيس البوندستاغ، مع زميله الفرنسي جان - لويس ديبيري.



لأن تصبح اللغة السائدة في العالم. بالرغم من ذلك فإن مترجمي البوندستاغ لا يراودهم الخوف من أن يد البطالة ستطولهم يوما ما. لأن اللقاءات الدولية قد ارتفعت نسبتها أكثر من ارتفاع نسبة إجابة اللغات الأجنبية.

لا تصلح جميع المفردات للترجمة الحرفية. فيستغرب العديد عند ذكر كلمة fractions في البوندستاغ. فكلمة fraction تعني للنائب البريطاني

«كس» أو «انشقاق»، بينما المقصود هو parliamentary group. كما لا يفهم الزملاء الأنغلو فونيون على الإطلاق ما يقصده الألمان عندما يتحدثون عن diets للنواب (المقصود المكافأة المالية للنائب). هل مشكلة البدانة خطيرة إلى هذا الحد؟ بالرغم من أنهم يحبون القول بأنهم قد حصلوا على شهادة التوجيهية في قاعة الألعاب الرياضية، الـ gymnasium (اسم المدرسة الثانوية باللغة الألمانية). أما الألمان فتنتابهم أحاسيس غريبة عندما يتحدث الزميل الفرنسي عن لقاء بعيد كل البعد عن الإيروطيقية ويسميه rendezvous، أو عندما يطلق على بعض العاملين العاديين جدا تعبير collaborateurs.

خدمات اللغات
يصل إلى العاملين والعاملات في قسم خدمات اللغات، وعددهم 13، 2000 تكليف بالترجمة التحريرية وحوالي 600 طلب للترجمة الشفوية، تأتي جميعا من النواب واللجان ورئاسة البوندستاغ. أغلب الترجمات إلى اللغات الألمانية والإنجليزية والفرنسية والأسبانية. وهناك بنك للمصطلحات في الإنترنت يحتوي على أكثر من 60 ألف مصطلح تحت تصرف من يريد.

بنك المصطلحات تحت:

tms.bundestag.de

برلين ليست بابل: يستعين البوندستاغ بمترجمين لكل لغة

اللغة الغيورغية؟ لا بأس. كما يمكن أيضا العثور على مترجم للغة المنغولية في العاصمة الاتحادية. أما بالنسبة للغة الماليزية فأحيانا ما تحدث مشاكل بسبب اللهجة، وكان علينا أن نبحث طويلا حتى نجد مترجما للغة الكمبودية. لكن اللغة الإنجليزية هي اللغة الأساسية في العمل اليومي. وليس من البديهي أن يستطيع البرلمانيون الألمان التحدث مع زملائهم من جميع أنحاء العالم. فعادة ما يكلف البوندستاغ حوالي 600 مترجم سنويا، يضاف إلي ذلك ما يقرب من 2000 طلب بالترجمة التحريرية.

يحتفظ قسم خدمات اللغات في البوندستاغ بسجل ثمين يتضمن أسماء من يترجمون أكثر اللغات ندرة وأغربها. من يوضع اسمه في هذا السجل يعد عن حق من زبدة مهنته. فالترجمات السياسية معقدة إلى حد كبير. ويكفي خطأ صغير ليفجر سوء تفاهم جسيم، أو على الأقل مزعج: تتذكر إحدى المترجمات من ذوات الخبرة في قسم خدمات اللغات في البوندستاغ أن وفدا من الوفود حاول طويلا حل لغز في مرسوم ظن الجميع أنه خاص بالغلغل. لكن المقصود كانت الذرة فقط. السبب في سوء الفهم هذا كانت الخطأ في ترجمة الكلمة الأمريكية «corn».

ويتميز المترجم الجيد بأنه لا يجيد فقط مفردات اللغة وقواعد النحو والصرف، وإنما باطلاعه أيضا على الأوضاع في البلد الآتي منه الضيف. فهو يفهم ما يقصده نائب جزائري مثلا في حديث حول فصل النفايات عندما يقول أن «الأولويات السائدة في بلده مختلفة». المعنى واضح بالنسبة للمترجم المحنك: هذا النائب يعبر عن مرارته أن مشكلة الإرهاب في الجزائر لا تجد الاهتمام اللائق خارج حدود بلده.

يجيد العديد من النواب اللغة الإنجليزية ويتحدثونها بطلاقة، سواء من الألمان أو من الزملاء الأجانب – فلغة المؤتمرات الأولى في طريقها

اللغات الغيورغية
والخاصية
والسنغالية - حتى
اللغات الغرائبية
ليست مشكلة
بالنسبة
للبوندستاغ.



يلتقي فولغانغ نيرزه، نائب
رئيس البوندستاغ، العاملين
في الكونغرس الأمريكي في
إطار برنامج تبادل الموظفين
في البرلمان.

وتنفذ إدارة البوندستاغ برامج معلومات في إطار المساعدة التدريبية بين البرلمانات منذ عام 1984. المجموعة المستهدفة هم موظفو البرلمانات من بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا التي ما زالت في مرحلة البدء في الديمقراطية أو التحول الهيكلي.

وتحدد إدارة البوندستاغ مراكز ثقل إقليمية وموضوعية لهذه البرامج. كانت مراكز الثقل الإقليمية حتى عام 1989 ما كان يُسمى العالم الثالث في ذلك الوقت. منذ عام 1990 زاد التركيز على بلدان وسط وشرق أوروبا ودول روسيا الاتحادية، ومنذ عام 2001 انضمت إليها بلدان جنوب شرق أوروبا - ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا ومقدونيا وصربيا والجبل الأسود وكوسوفا.

وتعطي السمينارات عرضا عاما عن تركيبة إدارة البوندستاغ وأسلوب عملها وعن دور البرلمان ومهامه في الديمقراطيات البرلمانية الحديثة. كما تراعى رغبات البرلمانات المختلفة من حيث المضمون عند وضع البرنامج، بحيث تتم معالجة موضوعات بعينها من العمل البرلماني، بهدف إعطاء الضيوف حوافز نابعة من الممارسة العملية تساعدهم على التشكيل التنظيمي للعمل البرلماني.

فترة التدريب، ليعطي المهتمين ممن قد يشاركون في البرنامج مستقبلاً معلومات قيمة وانطباعات «حية».

على هذا المنوال يأتي الشباب من مناطق العالم المختلفة في إطار برنامج التبادل، يعيشون ويتعلمون سوياً، ويعقدون صداقات تدوم العمر كله. فيلتقي في ألمانيا مواطنون من الديمقراطيات العريقة وتلك التي ما زالت في مرحلة التطور ليكتسبوا خبرات تساعد على تشكيل المستقبل في أوطانهم بالاشتراك مع الأمم الأخرى.

للحصول على معلومات أوفى أنظر:

www.bundestag.de/internat/internat_austausch/index.html

أو:

www.aia.hu-berlin.de/int/parlprakt/index.html

تبادل العاملين

والمساعدة التدريبية بين البرلمانات

ينفذ البوندستاغ مع عدد من البرلمانات الأخرى برامج ثنائية لتبادل العاملين في البرلمان. يتم ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية سنوياً على شكل برنامج من أسبوعين في البلدين. ويستمر البرنامج التبادلي السنوي لمدة أسبوع في البلدين مع كل من فرنسا وإيطاليا وبولندا وإسرائيل وبريطانيا وأيرلندا.

ويتعرف العاملون في الإدارة ممن يشاركون في برنامج تبادل الخبرات بين البرلمانات في لقاءاتهم مع زملائهم المتخصصين على تركيبة البرلمان الشريك وطريقة عمله. وتقوي الاتصالات الشخصية التي تنشأ خلال تلك الفترة علاقات العمل بشكل مستدام بين الموظفين الإداريين والبرلمانات.

**برامج جمع
المعلومات موجّهة
أولاً وقبل كل شيء إلى
البلدان المشرفة على
مرحلة جديدة.**

سوى ألمانيا. هذا في رأيي مؤشر على أن الديمقراطية في ألمانيا أكثر الديمقراطيات شفافية وانفتاحا على العالم. المهام التي أقوم بها بصفتي صاحب منحة، متعددة الجوانب ورفيعة المستوى. فأنا أشترك في وضع صفحة الإنترنت الخاصة بالنائب وأترجم الكلمات والرسائل. وخلال



الأسابيع التي تُعقد فيها جلسات الجمعية العامة، أرافق النائب إلى اجتماعات اللجان ومجموعات العمل المختلفة.»

ويوضح مجرى حياة رشيد كسيانوف من مدينة سامرا في روسيا أهمية المشاركة في برنامج التبادل البرلماني. في عام 1999 شارك في البرنامج. وبعد عامين رشح نفسه رئيسا للجنة الانتخابية في مسقط رأسه. وتم انتخابه نظرا للخبرة التي اكتسبها بالمشاركة في البرنامج. ويكتب في صفحة الإنترنت الخاصة به عن التجارب التي اكتسبها خلال

أنجز ياكوب كومنتس، خريج جامعة من الولايات المتحدة الأمريكية، إجراءات الترشيح بنجاح، وحضر بصحبة 94 من الشباب ممن حصلوا على منحة من البرنامج في 1 مارس 2005 إلى ألمانيا. أمضى الستة أسابيع الأولى في التعرف على برلين وبعض المدن الألمانية الأخرى



وصلنا أخيرا إلى برلين:
أصحاب المنح لعام 2006
أمام مبنى الرايخستاغ

وشارك في السمينارات التحضيرية التي نظمتها المؤسسات السياسية الألمانية المختلفة وجامعات برلين الثلاث. وبعدها شرع في تطبيق النظريات على الواقع العملي الذي كان يترقبه منذ فترة. فبدأ في شهر أبريل بالجزء الأساسي من البرنامج - التدريب العملي لمدة أربعة أشهر في مكتب أحد نواب البوندستاغ.

وتعرف خلال فترة التدريب على عدد من الشخصيات المرموقة والهامة في الفضاء السياسي الألماني. ونما حماسه يوما بعد يوم. ويقول ياكوب: «إن متابعة الحياة في برلمان أجنبي مباشرة لفرصة لا تقدمها

الدورات التدريبية البرلمانية الدولية: التعرف على البوندستاغ عن كثب

يأتي ملايين الزوار كل عام إلى مركز السياسة الألمانية، إلى البوندستاغ في برلين. لكن برنامج التدريب الدولي للبرلمان يمنح هذه الفرصة الفريدة من نوعها لكل من يريد توسيع أفقه والتعرف على آليات الديمقراطية الألمانية «من الداخل» عن حق. يوفر البوندستاغ كل سنة الفرصة لحوالي مائة خريج جامعة من 21 بلدا لمعايشة الديمقراطية عن قرب وبشكل مباشر.

يقدم برنامج التدريب البرلماني الدولي منحة تدريبية فريدة من نوعها على مستوى العالم أجمع. ويُنفذ هذا البرنامج تحت رعاية رئيس البوندستاغ بالتعاون مع جامعات برلين، ويستطيع الخريجون، قادة المستقبل، الاطلاع في إطاره على العمل اليومي في البرلمان وإلقاء نظرة «وراء كواليس» السياسة الألمانية. والتعرف على الحياة الثقافية والاجتماعية في ألمانيا. كما يعقدون صلات قيمة مع أناس من بلدان مختلفة. ومن المؤكد أن التعرف على ألمانيا ونظامها الديمقراطي عن كثب وبشكل مكثف يُعتبر فرصة فريدة من نوعها.



سوزانه كاستنر، نائبة رئيس
البوندستاغ والنائب بورتنز
(من دائرة بوستروب) يلتقيان
بأصحاب منح من غيورغيا
وكازخستان.

إن ما بدأ في عام 1986 كمشروع صغير نسبيا مع الولايات

المتحدة الأمريكية تطور على مدار السنين ليصبح برنامج منح ضخم، يشمل اليوم بلدان وسط وشرق أوروبا وجنوب شرقها. في عام 2004 انضمت صربيا والجبل الأسود إليه، وشاركت غيورغيا وكزخستان هذا العام لأول مرة فيه. ويظهر الطابع الدولي لبرنامج الدورات البرلمانية من قائمة البلدان المشاركة فيه، وهي ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، أستونيا، فرنسا، غيورغيا، كزخستان، كرواتيا، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، بولندا، رومانيا، روسيا، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية التشيك، أوكرانيا، المجر والولايات المتحدة الأمريكية.



يستقبل نوربرت لامرت،
رئيس البوندستاغ، في
المؤتمر الإعلامي للشباب
600 مشارك و370 صاحب
منحة من الولايات المتحدة
الأمريكية في البرلمان.

الاتفاقية بمناسبة الذكرى الثلاثمائة لأول موجة هجرة من ألمانيا إلى «العالم الجديد» – ويقال أن خمسين مليوناً من الأمريكيين من أصل ألماني. وبالطبع أن البرنامج يرمي إلى التأكيد على تراث العلاقات الجيدة بين البلدين.

ويعبر النائب فولفغانغ بورنزن من الحزب المسيحي الديمقراطي/الحزب المسيحي الاجتماعي (النائب عن دائرة بونستروب) والمسؤول عن البرنامج من جانب البرلمان الألماني، عن فخره بالشباب الأمريكي والألماني: «إنهم يؤدون دورهم كسفراء لبلدهم بجدية وحماس. ويساهمون بذلك مساهمة فعالة في تقديم صورة متعددة الزوايا وعصرية عن أمريكا وعن ألمانيا إلى أقرانهم»

للحصول على معلومات أوفى انظر:

www.bundestag.de/jugend/ausprog/ppp/index.html
أو: www.exchanges.state.gov/education/citizens/students/europe/german.htm

وفي الإمكان أخذ استمارة ترشيح من الموقع الإلكتروني الألماني.



آنا لورمان، عضو البوندستاغ

«تدعم برامج التبادل
البرلمانية العلاقات عبر
الأطلنطي وتقوي الحوار بين
الثقافات. لقد استفدت كثيرا
من إقامتي لمدة عام في
سيراكيز في ولاية نيويورك،
إذا أصبحت أكثر تسامحا
وتفتحا واعتدادا بنفسي.
وتساعدني إجادتي للغة
الإنجليزية بطلاقة في عملي
اليومي كنايبة.»

فيما يتعلق بطلاب المدارس فإن برنامج الرعاية البرلماني لا يختلف مبدئيا عن برامج التبادل الخاصة. وإن كانت له بعض الجوانب المميزة: لا يتم الاختيار بناء على الأداء المدرسي وإجادة اللغة الإنجليزية فحسب، وإنما يلعب النشاط الاجتماعي والثقافة السياسية دورا كذلك. فمن على دراية بما يحدث في البلد وإضافة إلى ذلك له نشاط اجتماعي، يتمتع بأفضل فرص القبول. ويتكفل البوندستاغ بتكاليف الدورة التحضيرية ودورة التقييم بعد العودة، وبتذكرة الطائرة والتأمينات وتكلفة البرنامج كاملة. إضافة إلى ذلك فإن «الرعاة» يجتهدون في المحافظة على الاتصال بالشباب أو الفتاة الذي اختاروه. وكثيرا ما يستيقظ خلالها الاهتمام السياسي. فائنان من نواب كتلة حزب التحالف 90 / الخضر، أنا لورمان وألكسندر بونده، ذهبا بمساعدة برنامج الرعاة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

برنامج الرعاية البرلماني لا مثيل له بالنسبة للعاملين من الشباب، ولا يوجد ما يضاهيه لهذه المجموعة. فيقول ألكسندر هولست مثلا: «لقد فتح لي هذا العام في أمريكا جميع الأبواب». هولست من سكان برلين وأنهى المدرسة المتوسطة والتدريب الفني لمهنة بائع صناعي، ثم ذهب إلى الكلية الاجتماعية «في منطقة ريفية» في ولاية فرجينيا. ويقول اليوم أنه ما كان ليتعلم اللغة بنفس الطلاقة بأي شكل آخر، مما زاد من ثقته بنفسه. في جميع الأحوال فإن سنة التبادل هذه جعلته يتعطش إلى العالم الواسع. وهو اليوم مستشار شركات، عمل عامين في إنجلترا ومثلها في إسبانيا. ومما أعجب هولست أنه في نصف السنة المتبقي في الولايات المتحدة كان عليه البحث عن عمل - بمساعدة برنامج الرعاية. «لقد أرسلت مائتي طلب تعيين»، وفي النهاية استبدل الشركة الألمانية الكبرى التي كان يعمل فيها بمكتب سياحي صغير في فلوريدا وتعرف على بيئة مهنية مختلفة تماما.

يرتكز برنامج الرعاية البرلمانية على اتفاقية بين البوندستاغ والكونغرس الأمريكي ويسري فقط على الولايات المتحدة. تم وضع

التطلع نحو الخارج: برامج التبادل

ليس في الإمكان التعرف بشكل أفضل على بلد غريب كما في إطار التبادل. فيستمر المرء في ممارسة عمله أو تدريبه، وإن كان هذا يتم في الخارج. وبهذه الوسيلة يعيش يومياً الاختلاف، ويتعلم كيف يصنف الكثير مما يستجد عليه ويوسع نطاق الرؤية الوطنية الذاتية. ينظم البوندستاغ برامج التبادل التالية لطلاب المدارس والعاملين الشباب وخريجي الجامعات وموظفي البرلمان من الألمان والأجانب الشباب على حد سواء.

للطلاب والعاملين الشباب: برنامج الرعاية البرلماني

يتمتع برنامج الرعاية البرلمانية بتأثير واسع: في إمكان عدد يصل إلى 300 طالب وطالبة من سن 15 إلى 17 سنة، و100 من العاملين الشباب أقصى عمرهم 22 سنة، السفر من ألمانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقضاء عام فيها سواء للدراسة أو العمل. ويتقدم إلى المنحة الواحدة حوالي عشرة مرشحين من الطلبة، بينما يتقدم لمكان العمل أربعة مرشحين من العاملين الشباب في المتوسط. ويأتي نفس العدد من الشباب الأمريكي ضيفاً إلى ألمانيا.

وعلى الطالبات والطلبة المهتمين أن يتوجهوا في دوائرهم الانتخابية إلى واحدة من خمس مؤسسات التبادل العلمي ذات الخبرة. فإنها هي التي تقوم بالاختيار الأولي. وهناك مؤسسة أخرى مسؤولة عن العاملين الشباب. وتختار المؤسسات أفضل المرشحين في كل دائرة انتخابية. الاختيار النهائي يقوم به «الراعي» - أي النائب أو النائبة في الدائرة الانتخابية التي يقيم فيها المرشح. فقط من يمر بالاختبار الأولي للمؤسسة المستقلة يحصل على فرصة المشاركة.

على برامج التبادل
إقبال كبير: يتقدم
عشرة مرشحين إلى
المنحة الواحدة
وأربعة لمكان
التدريب الواحد.

المتوسطة كذلك. هذه الهيئة التي تأسست عام 1995 وتسمى بلغة الدبلوماسية العالمية «عملية برشلونة» تشمل البلدان الأوروبية الاثنتي عشرة «القديمة» من عام 1995 ودول الجوار المتوسطة مصر والجزائر والأردن ومالطة والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا وقبرص.

للحصول على معلومات أوفى عن جميع مؤتمرات رؤساء البرلمانات انظر:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html



نوربرت لامرت، رئيس
البيوندستاغ
وسومنت تشاترجي، رئيس
برلمان الهند

ويحتل تبادل الآراء على شكل حلقة نقاش وتعميق التعاون وبعض من الرمزية المكانة الأولى عندما يلتقي رؤساء البرلمانات في الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي والجمعيات الأوروبية في ستراسبورغ أو دولة عضو أخرى ليعقدوا مؤتمر رؤساء البرلمانات «الكبير». تحديدا الديمقراطيات الشابة في شرق أوروبا كثيرا ما تواجه بمسائل جديدة عليها في هذا الإطار.

يلتقي أيضا رؤساء البرلمانات في الدول الصناعية الرائدة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، اليابان، كندا، إيطاليا، روسيا وألمانيا)، مثلما يلتقي رؤساء الدول والحكومات للدول الثماني الكبار مرة كل عام، بهدف تبادل الآراء. في آخر لقاء لرؤساء البرلمانات في الدول الثماني الكبار عُقد في شيكاغو عام 2004، كان موضوع الساعة إلى أي مدى يستطيع البرلمان مواصلة عمله في مواجهة التهديد الإرهابي الراهن. وكمؤشر على أن الاتحاد الأوروبي يرفع التعاون في المناطق الأخرى ومعها، يلتقي رؤساء البرلمانات في إطار الشراكة الأوروبية -

بين الرؤساء: كيف تُنظم البرلمانات

لا يلتقي فقط أعضاء البرلمان من البلدان المختلفة لاهتمامهم المشترك بقضية سياسية معينة أو ببلد الآخر، وإنما هناك لقاءات بين رؤساء البرلمانات كذلك. فيلتقي رئيس البوندستاغ بانتظام مع زملائه الأجانب في إطار الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي و«الثمانية الكبار»، وفي إطار التعاون الأوروبي – المتوسطي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان حوض المتوسط الأخرى، وكذلك في سياق اتصالات ثنائية متعددة.

**توفر لقاءات الرؤساء
الدورية بعدا عالميا
للنظام البرلماني
الوطني.**

وأهمية هذه اللقاءات ليست احتفالية فقط. فرؤساء البرلمان في جميع أنحاء العالم مسئولون عن الجوانب الإدارية والتنظيمية والفنية التي يتطلبها تشغيل البرلمانات الحديثة. ما هي المعلومات التي يجب أن تُنقل وعبر أية قنوات؟ ما هي أشكال العون التي يحتاجها البرلمانيون من الإدارة حتى يستطيعون اتخاذ قرارات مسؤولة؟ من لديه خبرة بنظم التصويت الإلكترونية بما يضمن عدم التلاعب فيها؟ هل يُسمح بتوزيع «البطاقات الصفراء» في الجلسات العاصفة؟ هذه أمثلة لبعض من المسائل التي يُسهل التبادل الدولي الإجابة عليها وتُطرح بانتظام على جدول أعمال الرؤساء. وتساهم المشاورات المستمرة في أن يتسع النظام البرلماني الذي بطبيعته وطنيا ليكتسب بعدا عالميا. فالتصورات حول الديمقراطية البرلمانية لا تتطور بمفردها وإنما بالمشاركة.

ويُسمى اللقاء السنوي لرؤساء البرلمانات من دول الاتحاد الأوروبي «المؤتمر الصغير»، بينما يُطلق على اللقاء الذي يتم كل عامين على مستوى المجلس الأوروبي بأعضائه الستة والأربعين «المؤتمر الكبير لرؤساء البرلمان». ويشترك في المؤتمر «الصغير» كما في «الكبير» رئيس البرلمان الأوروبي أيضا. ويدعى إلى اللقاء رؤساء المجالس الثانية كذلك إن وجدت – أي رؤساء مجلس الولايات في كل من النمسا وألمانيا، ومجلس اللوردات البريطاني أو الحجرة الأولى في هولندا.



رئيس مجموعة الصداقة
اليابانية - الألمانية،
يوشيسوغو هارادا، يسلم
رئيس المجموعة البرلمانية
الألمانية - اليابانية
تبرعات النواب اليابانيين
لمساعدة ضحايا فيضان
نهر أودر عام 2002.

واحدة في ألمانيا في هذه الفترة. وهناك موارد في الميزانية تتيح لهم السفر واستقبال الضيوف. وليس نادرا أن تأخذ الزيارات شكل مؤتمرات صغيرة تتابعها الحكومات باهتمام. وأحيانا ما يحدث أن يفصح رئيس إحدى الحكومات الأجنبية خلال زيارته إلى برلين عن رغبة معينة تبلورت خلال زيارة قام بها النواب.

تشكلت في الدورة الانتخابية السادسة عشرة (منذ عام 2005)، 51 مجموعة برلمانية. يضاف إلى ذلك «دائرة أصدقاء تايبه» ومفوضين للبويسنة والهرسك وجمهورية مولدايفيا. وبما أن بعض المجموعات تهتم بأقاليم كاملة - مثال ذلك أمريكا الوسطى، غرب ووسط إفريقيا أو دول البلطيق - فإن البوندستاغ له علاقات عبر المجموعات البرلمانية الثنائية أو متعددة الأطراف مع جميع البرلمانات الوطنية في العالم تقريبا.

للحصول على معلومات أوفى عن المجموعات البرلمانية، انظر:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html

من تبادل الأفكار. وشاركت المجموعة البرلمانية الألمانية - التركية في إقناع البرلمان التركي بضرورة سن قوانين للتحسين من وضع حقوق الإنسان. وأفضى هذا إلى الإصلاحات الأخيرة التي استعدت بها تركيا لمفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وأحيانا ما يتخذ البرلمانيون من ألمانيا والدولة الشريكة قرارات مشتركة تلاقى تقديرا كبيرا في كل من البرلمانين. فقرر الشركاء اليابانيون إزاء كارثة السيول في شرق ألمانيا صيف عام 2002 تقديم مساعدة مالية كبيرة. بخلاف ذلك فإنه من الصعب بالطبع قياس نتائج المحادثات بين المجموعات، خصوصا لو أردنا احتسابها بالسنت واليورو.

للمجموعات البرلمانية الحق في السفر مرة واحدة خلال الدورة الانتخابية إلى الدولة أو المنطقة الشريكة على ألا يزيد عدد أعضاء الوفد عن سبعة. و بالمقابل يحق لهم أن يدعوا زملائهم الأجانب إلى زيارة



هيرتا دويبلر - غميلين،
رئيسة المجموعة البرلمانية
لدول الجماعة الإنمائية
للجنوب الإفريقي، تستقبل
رئيس دولة ناميبيا،
هفيكبونيا بوهامبا.

والمجموعة البرلمانية الخاصة بدول المغرب العربي والمجموعة البرلمانية الألمانية - جنوب الآسيوية.

وحددت المجموعة البرلمانية الألمانية - الرومانية هدفا لها دعم رومانيا في بناء نظام ديمقراطي مستقر. والثقة متوفرة إلى درجة أن نوابا من ألمانيا يقدمون المشورة إلى زملائهم في رومانيا، ويتوجه



نواب من فرنسا وبريطانيا وروسيا في حفل نظمه البوندستاغ بمناسبة الذكرى الستين لانتهااء الحرب العالمية الثانية.

هؤلاء إلى زملائهم الألمان مباشرة فيما يتعلق بالمشاكل التي تشوب انضمام رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ونظم نواب من ألمانيا وهولندا مؤتمرا عن تيسير الوفاة للمرضى. وهو موضوع تختلف الدولتين الصديقتين حوله اختلافا واضحا. ولا يوجد منبر أكثر صراحة والتزام من المجموعة البرلمانية لمثل هذا النوع



ندوة باريس - برلين،
نظمتها المجموعة البرلمانية
الألمانية - الفرنسية حول
«دور الشراكة الألمانية -
الفرنسية في أوروبا
الموسعة».

بالرغم من أن العديد من الاتصالات الثنائية كان قد تم تأجيلها في ذلك الوقت. ويستطيع البرلمانيون أيضا عقد اتصالات مع مناطق لا يُعترف بها كدولة، مثال على ذلك تايوان. تنطلق الحكومة الاتحادية من وجود دولة صينية واحدة فقط، ولهذا السبب ليس لها اتصالات رسمية بتايوان. وعلى عكس ذلك فإن البوندستاغ يتضمن «دائرة صداقة برلين - تايبيه» لتبادل الآراء والمعلومات على المستوى البرلماني.

لكن غالبية المجموعات البرلمانية وأكبرها تهتم بدول تتمتع بعلاقة وثيقة جدا مع الحكومة الاتحادية، مثل فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى أو روسيا. وكثيرا ما لا يمكن الاستغناء عن عمل هذه المجموعات. فتفكر المجموعة البرلمانية الألمانية - الكورية في دعوة برلمانيين من شمال كوريا وجنوبها، إلى اجتماع مشترك في برلين لتبادل التجارب معهم حول تحديات إعادة التوحيد وإمكاناته. وسوف يستغرق الأمر وقتا طويلا قبل أن تستطيع الحكومة الاضطلاع بمثل هذه المهمة.

ويحتل الحوار مع البرلمانيين من الدول الإسلامية مكانة هامة، تديره بالدرجة الأولى المجموعة البرلمانية للدول الناطقة باللغة العربية في الشرق الأوسط، والمجموعة البرلمانية الألمانية - المصرية

ليصبحوا خبراء ذوي نفوذ بها. ومدخل النواب إلى المعلومات متميز جدا، إذ يتعرفون شخصا على وزراء الخارجية ورؤساء الحكومات والأحزاب ويحصلون على إجابات ملزمة منهم على تساؤلاتهم، إجابات في أحيان كثيرة سرية.

وتعود أقدم مجموعة برلمانية، المجموعة الفرنسية - الألمانية، إلى عام 1957، وتلعب دورا متميزا. فجانبا للزيارات المتبادلة المعتادة تجري نشاطات عديدة لتكثيف التعاون بين البرلمانيين. وتنظم المجموعة سنويا الندوة المسماة «باريس - برلين»، تناقش فيها القضايا الاجتماعية والسياسية الأنية، فتجتمع مرة في ألمانيا ومرة في فرنسا. وجانب النواب يناقش العلماء وممثلو الاقتصاد والمجتمع المدني موضوعات تشغل الشعب في الدولتين.

وكانت أوثق صيغ العمل المشترك تأسس أول هيئة برلمانية مختلطة، شارك فيه ستة نواب من ألمانيا مع ستة نواب من فرنسا، كلفوا بمراجعة نشاط منظمة التبادل الشبابي الفرنسية - الألمانية. وبعد تسعة أشهر من التعاون الوثيق صدر تقرير مشترك باللغتين، دفع الحكومات إلى مراجعة الأسس التي تعمل منظمة الشباب الفرنسية - الألمانية عليها.

وتستطيع المجموعات البرلمانية أن تلعب دورا حاسما حال تآزم العلاقة بين الحكومات. فالتواصل بين النواب دائما أكثر صراحة، وإن كان وديا من حيث المبدأ. مثال على ذلك المجموعة البرلمانية الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية: في ربيع عام 2003 عندما كانت العلاقات بين الحكومتين في الحضيض بسبب حرب العراق، دعت المجموعة البرلمانية نوابا من مجموعة «US Congress Study Group on Germany» إلى اللقاء السنوي في ألمانيا، للتحدث حول الخلافات. هذا

العلاقات الألمانية - الفرنسية

تُعد المجموعة البرلمانية الألمانية -

الفرنسية إحدى أنشط المجموعات،

وتعكس العلاقات الوثيقة بين الدولتين.

فتنظم المجموعة ندوة باريس - برلين،

يشارك فيها السياسيون والباحثون

وممثلو المجتمع المدني. وأعطى

الاجتماع المشترك للبرلمانيين في يناير

2003 في قصر فرساي بمناسبة ذكرى

مرور 40 عاما على معاهدة الإليزيه

دفعة هامة لتوثيق أواصر التعاون بين

مجلسي الرئاسة واللجان.

بين الأصدقاء: المجموعات البرلمانية

في الأوقات التي لا يتناقش فيها النواب في الجلسة العامة أو يراجعون مشاريع القوانين في مكاتبهم أو يرعون دائرتهم الانتخابية، فإنهم

يعملون في الهيئات المتنوعة. هناك لجان دائمة للبونديستاغ أحيانا ما تنبثق عنها لجان فرعية ولجان بحثية ولجان تحقيق - وأيضا المجموعات البرلمانية.

من المؤكد أن المجموعات البرلمانية هي أكثر حلقات الوصل حيوية بين البونديستاغ والخارج. ففي الدورة الانتخابية الخامسة عشرة نظمت هذه المجموعات ما يفوق 900 لقاء. ويشترك نواب في المجموعات البرلمانية ممن يهتمون سياسيا بل وثقافيا أيضا بدولة أو منطقة بذاتها. ونادرا ما يلعب الانتماء إلى كتلة حزبية معينة في البرلمان دورا في العمل البرلماني البيني. لكن لكل من هذه المجموعات لجنة إدارية رسمية؛ وعند انتخابها يراعى تمثيل كل كتلة برلمانية فيها. فالمجموعات البرلمانية ليست غير رسمية بالكامل، فإن تعيينها يتم شكليا في كل دورة انتخابية من جانب رئيس البرلمان.

تقرر كل مجموعة برلمانية نوعية النشاط الذي تريد القيام به؛ وغالبا ما تملّي السياسة اليومية أجندة العمل. العنصر الثابت الوحيد هو أن كل مشروع لها يركز على

رصيد ضخم من الثقة. فجميع النواب الذين يشاركون في المجموعة يعلنون مسبقا اهتمامهم بالدولة الشريكة وتعاطفهم معها. وكل من ينشط في إطارها يفعل ذلك عن رغبة وليس لأنه ملزم بذلك؛ يخلق هذا المنطلق جوا إيجابيا تستفيد منه اللقاءات والزيارات. والنواب الذين يمضون عدة دورات انتخابية في البرلمان يحتفظون بولائهم للدولة للدولة الشريكة. ويتجاوزون زمنيا العديد من السفراء ووزراء الخارجية،

المجموعات البرلمانية

تأسست المجموعات البرلمانية منذ الدورة الانتخابية الثالثة للبونديستاغ (1957 - 1961) ومهمتها أن ترعى الاتصالات الثنائية مع البرلمانات الوطنية في دولة أو عدة دول شريكة. فهي تسعى إلى اللقاء مع نواب البرلمانات الأخرى وممثليها الآخرين في سبيل تبادل المعلومات والآراء والخبرات. وتوجد في العديد من البرلمانات الشريكة مجموعات برلمانية مماثلة معنية بألمانيا وتسعى إلى نفس الهدف في إطار برلمانها الوطني.

المتقدمة في مجال أمن البحار، لتفادي عواريات السفن التي قد تفضي إلى كارثة طبيعية في المنطقة بأكملها.

توحد منطقة البحر الأسود هوية ثقافية مشتركة وعلاقات اقتصادية تربطها منذ قرون طويلة، وإن كانت المنطقة قد زهبت ضحية للعديد من النزاعات الداخلية التي حلت بها في السنوات الأخيرة. كما أن البحر الأسود قد تطور ليصبح طريقا مهما لنقل البترول، الذي يُصنَّح مؤخرًا في بحر قزوين. هذا مما يفرض التعاون الوثيق على الدول المجاورة الإحدى عشرة لإخماد بؤر النزاع قبل اندلاعها. فلا يستطيع العالم أن يتحمل منطقة أزمت أخرى يغذيها البترول.

ويرسل البوندستاغ نوابا أعضاء إلى الجمعية البرلمانية الخاصة بالتعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، يحتلون موقع المراقب، مثلهم مثل زملائهم من فرنسا وإسرائيل.

للحصول على معلومات أوفى عن الجمعية البرلمانية لحوض بحر
البالطي أنظر:

www.bspsc.net

أو:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html

للحصول على معلومات أوفى حول التعاون الاقتصادي في منطقة
البحر الأسود أنظر:

www.pabsec.org

أو:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html



على ألا ننسى المناطق

عندما نتطلع إلى الكرة الأرضية فإننا نستطيع التعرف على أوروبا باعتبارها وحدة معقولة إلى حد ما. حقيقة أن الحدود الشرقية غير واضحة. لكن في الاتجاهات السماوية الثلاثة الأخرى تحدد السواحل بما لا يقبل الشك نقطة النهاية بالنسبة لقارتنا. هنا أوروبا، هناك آسيا ومن ثم إفريقيا - كل تلميذ في المدرسة يقسم العالم إلى قارات.

لكن في الإمكان قراءة الخريطة بشكل مختلف تماما. البحار التي حسب إدراكنا تفصل القارات عن بعضها البعض، تربطها كذلك فيما بينها. فالبحر الأبيض المتوسط كان في وقت مبكر جدا فضاء ثقافيا قواسمه المشتركة أكثر فعالية من أوروبا اليوم. وكان الرومان القدماء يتطلعون إلى قرطاجة بالقرب من تونس اليوم أو إلى ساحل الأناضول، أكثر مما يتطلعون إلى مستنقعات جرمانيا. يعني هذا أن البحر المتوسط كان يوحد أكثر مما يفرق.

**يُعد مؤتمر برلماني
بحر البaltic منتدى
لمعالجة مشاكل
البيئة الملحة به
والتي لا يمكن إلا أن
تُحل بمجهود مشترك.**

وصل العديد من الألمان والدانماركيين والسويديين عبر بحر البaltic إلى منطقة البلطيق وتركوا فيها آثارا ما زالت واضحة في التراث الثقافي والمعماري لهذه البلدان حتى اليوم. وأسست رابطة التجار في القرون الوسطى (الهانزا) فروعاً كثيرة لها في مجمل حوض بحر البaltic، مما أفضى إلى تبادل نشط للبضائع الاقتصادية ونشوء ثقافة مشتركة لرواد البحار. أسس البرلمانيون من برلمانات جميع البلدان في حوض بحر البaltic عام 1991 مؤتمر برلماني حوض بحر البaltic لتوحيد ما هو متجانس ثقافيا وإن كانت الحرب العالمية الثانية قد فصلت بينه لسنوات طويلة. يعرف هذا المؤتمر نفسه منتديا للحوار ومعالجة المشاكل البيئية الملحة في حوض بحر البaltic التي لا يمكن معالجتها سوى بمجهودات مشتركة. وفي نفس الوقت يطمح إلى تقريب دول الكتلة الشرقية سابقا التي مازالت ضعيفة النمو اقتصاديا من المعايير الغربية

شراكة وتعاون مع بعض من هذه الدول. والهدف بعيد المدى هو تأسيس منطقة في حوض المتوسط يسودها الرخاء والاستقرار.

وواكب عملية برشلونة منذ عام 1998 المنتدى البرلماني الأوروبي - المتوسطي على المستوى البرلماني. وقرر النواب الأعضاء في المنتدى في ديسمبر 2003 تغييره إلى جمعية دائمة ومأسسته بهذا الشكل، مما رفع من مستوى الدعم لمجمل عملية برشلونة.

وقرر البوندستاغ في مارس 2004 الانضمام إلى الجمعية البرلمانية الأوروبية - المتوسطية. وعُقد الاجتماع التأسيسي في أبريل 2004، تلتها في سبتمبر 2004 أولى اجتماعات اللجان الخاصة بالجمعية. ومنذ ذلك الوقت والجمعية تجتمع سنويا في إحدى الدول الأعضاء. وتتشكل من 240 نائبا، نصفهم من برلمانات البلدان الشريكة في حوض المتوسط والنصف الآخر من بلدان الاتحاد الأوروبي (منهم 75 ممثلا للبرلمانات الوطنية للبلدان الخمسة والعشرين العضو في الاتحاد الأوروبي، و45 نائبا من البرلمان الأوروبي). واستحقاق ألمانيا في الجمعية ثلاثة مقاعد.

تهدف الجمعية البرلمانية الأوروبية - المتوسطية إلى دعم الاستقرار في حوض المتوسط وتبادل الأفكار والحوار مع برلمانات البلدان الشريكة. الهدف إجمالا إعطاء التعاون الأوروبي - المتوسطي دفعات جديدة عن طريق تكثيف مأسسة بعده البرلماني. كما يرغب النواب في متابعة استخدام الأموال القادمة من الاتحاد الأوروبي في هذا المجال بعين نقادة.

للحصول على معلومات أوفى عن الجمعية البرلمانية الأوروبية - المتوسطية انظر:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html

**البوندستاغ عضو في
الجمعية البرلمانية
الأوروبية -
المتوسطية منذ عام
2004، وممثل
بثلاثة مقاعد.**



الجمعية البرلمانية الأوروبية – المتوسطية في سبيل الشراكة بين منطقة حوض المتوسط وأوروبا

في 1 مايو 2004 انضم عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد الأوروبي. وبانضمام مالطة وقبرص فإن منطقة دول الجوار على الضفة الجنوبية للمتوسط ودول الشرق الأوسط والأدنى قد اقتربت أكثر من أوروبا.



دعم الاتحاد الأوروبي دائما الحل السلمي والعادل لمشكلة الشرق الأوسط. وهذا الالتزام من دواعي الاحترام والقبول الذي يلاقيه الاتحاد الأوروبي بصفته شريكا في الحوار والمفاوضات لدى

الاجتماع السنوي عام 2006
للجمعية البرلمانية
الأوروبية – المتوسطية في
بروكسل، ورئيسها يوزيب
بوريل.

الدول على الضفة الجنوبية لحوض المتوسط. ولقد أدرك الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة السانحة، ويعي أن سياسة حوض المتوسط تستطيع أن تقدم إسهاما هاما للسلام والاستقرار في القرن الحادي والعشرين.

لعملية برشلونة التي بدأت في عام 1995 أهمية خاصة بالنسبة للشراكة بين منطقة حوض المتوسط وأوروبا. ويتم المصطلح عن التعاون الندي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار على الضفة المتوسط في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والمجتمع والثقافة والعلاقات الإنسانية البينية. ومن المخطط أن يصب التعاون عام 2010 في منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وحوض المتوسط. ومن بين البلاد المعنية مصر والجزائر وإسرائيل والأردن ولبنان وليبيا والمغرب ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية وسوريا وتونس. وقد أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقيات

كما يقول «تستهلك تأثيرها في وقت أقصاه موعد صدورها»، وإنما في وظيفته باعتباره بورصة للاتصالات.

إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد البرلماني الدولي إحدى الهيئات القليلة التي تخوض حواراً منتظماً بين الشمال والجنوب. فالبلدان النامية هي التي تستفيد من الاتحاد في المرتبة الأولى وتولي له اهتماماً خاصاً لهذا السبب. قد لا يكون مهماً بالنسبة للديمقراطيات العريقة أن الاتحاد قد كرس عمله لنشر الفكر البرلماني والمعارف الخاصة بالإجراءات البرلمانية. لكن هذا يتيح نقل المعرفة من الشمال إلى الجنوب، من الأثرياء إلى الفقراء، مما ليس بديهياً على الإطلاق. فعندما يعرقل عمل البرلمانيين أو يجرمون أو يلاحقون في أي مكان في العالم، فإنهم يضمنون تضامناً زملائهم من الاتحاد البرلماني الدولي معهم. وهناك لجنة تأسست لحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين، تستخدم أساليب الدبلوماسية السرية مثلها مثل العلنية بنجاح.

ويناضل الاتحاد منذ عشرات السنين في سبيل المساواة بين الجنسين، وتعد الجمعية البرلمانية الدولية الوحيدة من نوعها التي تعاقب الوفود الخالية من النساء - أو الرجال: فإنها تحصل على صوت أقل من الوفود الأخرى.

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ليسوا النواب وإنما البرلمانات بأكملها. ويرسل البوندستاغ الألماني وفداً من ثمانية نواب إلى اجتماع الربيع وخمسة نواب إلى اجتماع الخريف، ترشحهم الكتل البرلمانية. وينتمي ثلاثة نواب من كل بلد إلى «المجلس الاستشاري»، الذي يعد القرارات. وهناك ثلاث لجان دائمة تجتمع ما بين اجتماعي الجمعية العامة السنويين، مجال عملها السلام والأمن، التنمية والمالية، والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما تُنظّم مؤتمرات خاصة تعالج موضوعات حيوية. مقر الاتحاد في مدينة جنيف، عاصمة عصبة الأمم سابقاً. ولأول مرة نظم الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2000 المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات، تلاه المؤتمر الثاني في عام 2005، وتقرر إجراؤه بشكل دوري.



نوربرت لامرت، رئيس البوندستاغ

«تكمُن أهمية الاتحاد البرلماني الدولي في وظيفته كبورصة للاتصالات وشبكة للبرلمانيين، وليس بالدرجة الأولى في قراراته.»



مقر الاتحاد البرلماني الدولي.

للحصول على معلومات أوفى عن الاتحاد البرلماني الدولي انظر:

www.ipu.org أو: orga/index.html



كوفي أنان، الأمين العام للأمم لمنظمة الأمم المتحدة يلقي خطابا في البوندستاغ في فبراير عام 2002.

الأولى من القرن العشرين، نصت على الأقل على قواعد حال اندلاع الحروب، مثال على ذلك لائحة لاهاي الخاصة بالحروب البرية في عام 1907. لكن لم تتأسس محكمة تحكيم تتوسط بين الحكومات إلا بعد كارثة الحرب العالمية الأولى. وكان بعض من البرلمانيون هم الذين ناضلوا بلا هوادة في سبيل مثل هذه المؤسسة وأنجزوا الأعمال التحضيرية الفكرية والسياسية الضرورية لتأسيسها.

خلفت الأمم المتحدة عصبة الأمم الفاشلة بعد الكارثة الكبرى الثانية في هذا القرن. كانت الأمم المتحدة مثلها مثل عصبة الأمم منظمة حكومات بحثة، ولا تتضمن بعدا برلمانيا. اجتهد الاتحاد البرلماني الدولي دائما في أن يصبح نوعا من «الجمعية البرلمانية» للأمم المتحدة

والمنظمات المتفرعة منها. ويُعد منحه مركز المراقب من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2002 خطوة هامة على هذا الطريق. فلا شك أن البعد البرلماني لا بد وأن يفيد الأمم المتحدة: فلا يمكن التوصل إلى ديمقراطية دولية عن حق سوى بواسطة التمثيل البرلماني في نظام الحكم الدولي. يُعتبر الاتحاد البرلماني بسبب تركيبته مؤهلا لمعالجة المشاكل السائدة في جميع أنحاء العالم: من النظام المالي الدولي إلى مشكلة الإيدز، وقضية الإرهاب وغيرها كثير. فإنه يتداول حول هذه الموضوعات على شكل قرارات وتقارير. بالطبع أن هذه القرارات ليست لها نفس التأثير الملزم الذي تتمتع به قرارات مجلس الأمن الدولي. لكنها تهدف إلى دفع البرلمانات الوطنية إلى اتخاذ قرارات

خاصة بها. وكثيرا ما يعالج الاتحاد موضوعات جديدة مثل الإنترنت مثلا و الهندسة الجينية قبل بعض البرلمانات الوطنية ويؤشر إلى الاتجاه الصحيح. نوربرت لامرت، رئيس البوندستاغ ورئيس الوفد الألماني لدى الاتحاد البرلماني الدولي، يرى أن أهمية الاتحاد لا تكمن في قراراته التي

الأمم المتحدة

تُعد الأمم المتحدة تحالفا بين 191 دولة ومعترف بها كمنظمة دولية بلا قيد أو شرط. تم تأسيسها عام 1945 من 51 دولة. وأهم واجبات الأمم المتحدة تأمين السلم العالمي واحترام القانون الدولي وحماية حقوق الإنسان والنهوض بالتعاون الدولي.



أم الأمم المتحدة وعصبة الأمم: الاتحاد البرلماني الدولي

عندما تمخضت مخططات الحلفاء بعد الحرب العالمية الأولى عن تأسيس عصبة الأمم، حيا العالم أجمع هذا الحدث باعتباره قفزة نوعية باتجاه «حكومة دولية» في المستقبل. فأخيرا تأسست منظمة تشمل العالم كله، ذات صلاحيات ثابتة لتسوية النزاعات، هيئة تحدد بما لا يقبل الشك من محق ومن مخطئ في النزاعات الدولية. لكن عصبة الأمم فشلت بعد ما يناهز عشرين عاما لضعف سلطتها. فلم تنضم إليها الولايات المتحدة الأمريكية إطلاقا، بينما انضم إليها كل من ألمانيا الاتحاد السوفيتي في وقت متأخر. وأظهرت إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية واضحا للعيان ضعف هذه «الجمعية» أو «عصبة الأمم» كما كانت تُسمى بالمصطلح الفرنسي والمصطلح الإنجليزي.

الاتحاد البرلماني الدولي

تم تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي عام 1889. والاتحاد تجمع دولي للبرلمانات بهدف تأمين السلام ودعم فهم الديمقراطية على المستوى العالمي وحماية حقوق الإنسان. ويتشكل الاتحاد حاليا من 143 دولة مستقلة. ويجتمع كل نصف سنة في المؤتمر البرلماني الدولي.

لا يعلم إلا قلة أن عصبة الأمم كانت لها سابقة مبكرة على مستوى البرلمانات ألا وهو الاتحاد البرلماني الدولي. وهو مازال موجودا حتى الآن، بعكس عصبة الأمم. فقد تغلب هذا الاتحاد على حربين عالميتين وبقي على قيد الحياة. تأسس الاتحاد في عام 1889، بمبادرة من عالم الاقتصاد الفرنسي، الكاتب ومحب السلام فريدريك باسي (1912 - 1822)، المنحدر من أسرة سياسية كبيرة، وزميله البريطاني وليم راندل كريمر (1908 - 1828)، وهو نقابي من أصل متواضع، بل من أصل فقير فقرا مدقعا. كان الاثنان، كل في بلده، أعضاء في البرلمان، أي في الدولتين العظميين في تلك الفترة، ومُنحا فيما بعد جائزة نوبل للسلام على عملهما.

أراد كريمر وتحديدًا باسي الذي يُعرف في بلده باسم «رسول السلام»، أن يثيرا اهتمام الحكومات بتأسيس محكمة تحكيم دولية. وبالفعل تم التوقيع لأول مرة على بعض المعاهدات الدولية في لاهاي في السنوات

أي حال سوف يبقى اتحاد دول غرب أوروبا قائما حتى تسري اتفاقية الدستور الأوروبي.

في مثل هذه المنظمة التي تجاهد بهذا الشكل بحثا عن دور لها و تحتل القضايا المبدئية موقعا بارزا على جدول أعمالها، تلعب الجمعية البرلمانية دورا متميزا. فالبرلمانيون بذلوا مجهودا في وقت مبكر لدمج اتحاد دول غرب أوروبا في الاتحاد الأوروبي وطرحوا خيارات مختلفة. لكن القضايا المبدئية ليست هي الموضوع الوحيد في «الجمعية البينية للبرلمانات الأوروبية لشؤون الأمن والدفاع». مهمتها في الأساس المواكبة البرلمانية للنشاطات المتعددة الخاصة بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية للدول الأعضاء. بما في ذلك عملية Althea في البوسنة والهرسك. ويفسر هذا اسم الجمعية الجديد. فالبرلمان الأوروبي ليست له حاليا صلاحيات تسمح بالمشاركة في صنع القرار في هذا المجال الهام من سياسة الاتحاد الأوروبي. إجمالاً تمنح الهيئة الدول الأعضاء فيها صبغة خاصة بجانب حلف الأطلسي فيما يتعلق بقضايا الأمن والدفاع. مثال على ذلك أن البرلمانيين هم الذين يصرون مرة بعد أخرى على توثيق التعاون في المجال العسكري الفني مع الجارة الأوروبية روسيا. وكانوا هم الذين دافعوا دفاعا صريحا عن معاهدات نزع السلاح القائمة ضد مخططات الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء مظلة شاملة للحماية من الصواريخ.

للحصول على معلومات أوفى عن «الجمعية البينية للبرلمانات الأوروبية لشؤون الدفاع والأمن» انظر:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html

الهدف مبدئيا
المواكبة البرلمانية
للنشاطات المتعددة
الخاصة بسياسة
الأمن والدفاع التي
يقوم بها الاتحاد
الأوروبي.

الالتزام بالدعم العسكري المتبادل الذي تتضمنه معاهدة بروكسل المعدلة يذهب أبعد منه في أية معاهدة أخرى: في حالة الهجوم علي أي منهم يساعد أعضاء اتحاد دول غرب أوروبا بعضهم البعض أوتوماتيكيا - يساعدون عسكريا وبجميع الوسائل الأخرى. ولا حاجة إلى قرارات خاصة في حالة الخطر. ولحسن الحظ لم تطرأ حالة الخطر هذه منذ عام 1954. لكن اتحاد دول غرب أوروبا أصبح يمتلك بضاعة ثمينة بالمادة 5. فلم يطالب بأن يتطور في الداخل - بخلاف حلف الأطلسي والاندماج العسكري الذي واكبه. وبه لم يلعب الاتحاد دورا يُذكر في وعي الرأي العام.

**تجددت أهمية اتحاد
دول غرب أوروبا في
الطريق إلى الوحدة
الأمنية والدفاعية
الأوروبية.**

عندما شهد التكامل الأوروبي دفعة قوية إلى الأمام في نهاية الثمانينات، تذكر الأعضاء تلك المنظمة شبه المنسية. كان المطلوب أن تتوحد أوروبا دفاعيا وأمنيا كذلك. فكان من البديهي الالتجاء إلى الاتحاد الموجود. وفي قمة ماسترخت الشهيرة في ديسمبر 1991 كلف «الاتحاد الأوروبي» حديث التكوين اتحاد دول غرب أوروبا بوضع «قرارات خاصة بسياسة الدفاع وتنفيذها». فجميع أعضاء اتحاد دول غرب أوروبا هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضا. لكن العكس غير صحيح. فظهرت مشكلة إذ انضمت للاتحاد الأوروبي بعد فترة قصيرة دول محايدة أيضا، رفضت التزام الدعم الحربي المتبادل، فلم يُسمح لها بالانضمام إلى اتحاد دول غرب أوروبا.

انطفأت فترة الازدهار القصيرة التي مر بها اتحاد دول غرب أوروبا بعد سنوات قليلة: فمنذ عام 1998 والاتحاد الأوروبي نفسه يتطور باتجاه حلف للدعم المتبادل يشمل عنصرًا عسكريًا. حقيقة أن اتحاد دول غرب أوروبا هو الذي شكل القوة البوليسية لكوسوفا بعد حرب 1999. لكن في عام 2002 تحديدا تسلم الاتحاد الأوروبي بنفسه بعثة السلام العسكرية في مقدونيا المجاورة من الحلف الأطلسي. كل ما يحافظ عليه اتحاد دول غرب أوروبا حتى الآن هو التزام الدفاع الوثيق الذي لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتكفل به أو أن يتحمله بعد مراعاة لأعضائه المحايدين. على



مقر الجمعية البرلمانية
لاتحاد دول غرب أوروبا في
باريس.

ضد التهديد المحتمل الذي قد تشكله ألمانيا تقوى شوكتها مستقبلا. كان الاتحاد هيكلا نبع من معطيات حقبة ما بعد الحرب. وبعد فترة قصيرة لم يعد يتناسب والمشهد العام. فلقد اجتهدت فرنسا منذ بداية الخمسينات في دمج جمهورية ألمانيا الاتحادية الجديدة في مختلف التحالفات. كان هذا يسري أيضا على مجال السياسة الأمنية: في عام 1954 أبرم الألمان بالاشتراك مع الأوروبيين الغربيين معاهدة بروكسل المعدلة. وتتضمن في مادتها المحورية، المادة الخامسة، التزاما بالدعم الحربي المتبادل في حالة الهجوم من الخارج. في الأصل كانت الحكومة الفرنسية تهدف إلى دفع عملية الاندماج أبعد من ذلك بكثير، ودمج الجيوش في غرب أوروبا بما فيها الجيش الألماني، في جيش أوروبي واحد باسم «جماعة الدفاع الأوروبية». لكن ذلك لم يتم لاعتراض الجمعية الوطنية الفرنسية عليه. نتجت معاهدة بروكسل المعدلة واتحاد دول غرب أوروبا بشكله الحالي عن مأزق. بعد فشل مشروع جماعة الدفاع الأوروبية كانت هناك رغبة في الحفاظ أقل شئ على الالتزام بالدفاع المتبادل. ولم تضطلع المنظمة بدور حربي. فقد كان حلف الأطلسي وعضوه المهيمين الولايات المتحدة هو الذي ربط عام 1955 ألمانيا ببنى الدفاع الغربية.

الجمعية البينية للبرلمانات الأوروبية لشؤون الأمن والدفاع (جمعية اتحاد دول غرب أوروبا)



The Assembly of Western European Union
The Interparliamentary European Security and Defence Assembly

لم يضطر البرلمانين إلى أن يجتهدوا حتى يقوموا بدورهم في إطار «اتحاد دول غرب أوروبا» مثلما كان الحال بالنسبة إلى حلف الأطلسي. فتنص اللائحة الداخلية للمنظمة على وجود جمعية برلمانية. وأرسلت البلدان العشرة الأعضاء - بلجيكا وألمانيا وفرنسا واليونان وبريطانيا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا - 115 نائبا إلى الهيئة التي تلتقي مرتين في السنة، من بينهم 18 ألمانيا. يضاف إلي الأعضاء ثمانية «أعضاء ملتحقين» هم إستونيا ولتوانيا ولاتفيا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا والجمهورية التشيكية والمجر، وخمسة مراقبين وهي الدول المحايدة فنلندا وإيرلندا والنمسا والسويد، والشريك في حلف الأطلسي الدانمارك، وكذلك ثلاثة «أعضاء منتسبين» - أيسلندا والنرويج وتركيا. وتحولت الجمعية البرلمانية لاتحاد دول غرب أوروبا لتصبح «الجمعية البينية للبرلمانات الأوروبية الخاصة بشؤون الأمن والدفاع». ويكمن في التسمية الطموح إلى التفكير في المتغيرات التي يخضع لها اتحاد دول غرب أوروبا. وظائف المنظمة قد أصبحت محدودة إلى حد كبير. فتشكل الإطار لمنظمة التسلح في أوروبا الغربية التي تُعد لتأسيس وكالة التسلح الأوروبية وتنتمي إليها 19 دولة.

اتحاد دول غرب أوروبا

تم تأسيس اتحاد دول غرب أوروبا بشكله الحالي عام 1954 باعتباره حلف دعم مكون من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ وإيطاليا. وعلى الأعضاء مساعدة بعضهم البعض حال وقوع هجوم عسكري، وضمان الأمن والسلام في أوروبا. وفقد الاتحاد أهميته بتأسيس حلف الأطلسي، لكن تم إحيائه خلال التسعينات في سياق النقاشات حول تأسيس دعامة لسياسة الأمن والدفاع في الاتحاد الأوروبي.

اتحاد دول غرب أوروبا بطبيعته تحالفا أوثق من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وحلف الناتو؛ وهذا مما يفسر الدور الهام للبرلمانيين في داخله. تأسس الاتحاد عام 1948 في مدينة دنكرك الواقعة في شمال غرب فرنسا، وكان بداية حلف دعم متبادل لدول غرب أوروبا

بها بعثات للمنظمة. ومنذ عدة سنوات والجمعية البرلمانية تركز انتباهها على مكافحة العنصرية ومعاداة السامية وكراهية الغريب. وكان لمؤتمر معاداة السامية الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أبريل عام 2004 في برلين صدًى عالمياً واسعاً. ويواجه البرلمانون في المنظمة مهمة شائكة بشكل خاص عند التقارب مع بيلاروسيا، البلد الوحيد في أوروبا الذي ما زال يحكمه نظام دكتاتوري. وغالباً ما تكمن الحنكة في عدم قطع الاتصالات.

ويواكب المندوبون وعددهم 317، عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ثلاث لجان توازي من حيث الموضوع سلطات هلسنكي (السياسة والأمن، الاقتصاد والبيئة والتكنولوجيا، الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية). ويوجد بجانب ذلك لجان مؤقتة ومفوضون بمهام خاصة للموضوعات المختلفة، تشمل الشفافية في داخل المنظمة كما تشمل المشاكل الإقليمية وقضايا المساواة بين المرأة والرجل. ويعالج البرلمانون من حيث المبدأ وظيفة المنظمة ومشاكلها أيضاً. مثال على ذلك مسألة الأولويات في عمل المنظمة وكيف تُعرف دورها مقارنة بالمجلس الأوروبي وحلف الأطلسي. هذا وقد قدم بعض الخبراء في عام 2005 مقترحات بهذا الصدد على مستوى المنظمة ومستوى الجمعية البرلمانية. ويُعد الوفد الألماني وعدد أعضائه 13 نائباً و13 ينيبون عنهم من أكبر الوفود.

للحصول علي معلومات أوفى حول الجمعية البرلمانية في المنظمة
أنظر:

www.oscepa.org

أو:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html

ومن العناصر الهامة بالنسبة للديمقراطيات الشابة «مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان» في وارسو التابع للمنظمة والمعني ليس فقط بتطور الدولة وإنما أيضا بتطور المجتمعات المدنية في الدول الأعضاء. العاملون في المكتب يتمتعون بتدريب خاص وخبرة متميزة في مراقبة الانتخابات. وكثيرا ما انتظر العديد من الديمقراطيات الشابة بلا فائدة الحكم القائل «حرة ومنصفة»، أي الضوء الأخضر الذي يعطيه المكتب لشرعية الانتخابات. لكن المكتب لا يتوقف إطلاقا عند النقد وإنما يقدم دائما توصيات حول كيفية تحسين الأمور في الدورة المقبلة.



برأس السويدي غلين
لينماركر الجمعية البرلمانية
للنظمة منذ يوليو 2006.

في عام 1992 عقدت الجمعية البرلمانية اجتماعها لأول مرة في بودابست. وفي محور عمل الجمعية وسكرتاريتها الدائمة في كوبنهاغن، يقع المؤتمر السنوي الذي ينعقد كل مرة في بلد مختلف من البلدان الأعضاء ويصدر بيانا سياسيا بعد كل اجتماع. وسوف يُعقد مؤتمر آخر في فبراير القادم في مقر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكانه مقر المنظمة في فيينا، سيكون محور عمله الحوار مع ممثلي المنظمة. ويشمل مؤتمر الخريف منذ سنوات عديدة «منتدى البحر الأبيض المتوسط». وعلى مدار العام يشارك البرلمانيون في لجان مختلفة لمراقبة الانتخابات وندوات متعددة ومؤتمرات إقليمية.

ويتناسب والعلاقة الودية التقليدية بين الحكومات والبرلمانات في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن الرئيس القائم بالأعمال وزير الخارجية في إحدى الدول الأعضاء يتقلد هذا المنصب لمدة سنة ويقدم إلى الجمعية البرلمانية تقرير عمل ويجب على أسئلة البرلمانيين. لكن المنظمة تظل في جوهرها منظمة حكومات. والجمعية البرلمانية مستقلة شكليا.

وتتبع مراكز الثقل في عمل الجمعية البرلمانية أجنحة عمل مجلس الوزراء بشكل عام. وتتركز هنا تجربة البرلمانيين وخبرتهم تحديدا فيما يتعلق بجنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى، أي تلك المناطق التي توجد

يوغسلافيا عقد الكثير الآمال على المنظمة الشابة التي كانت جميع القوي ذات المصلحة في البلقان أو التي يمكن أن تكون لها مصلحة به عضوا فيها. في عام 1992 اعترفت منظمة الأمم المتحدة بمؤتمر الأمن



الاجتماع السنوي للجمعية
البرلمانية في منظمة الأمن
والتعاون في أوروبا.

والتعاون في أوروبا باعتباره منظمة إقليمية فرعية. وتأسست أمانة عامة في فيينا. ثم شرع المؤتمر في الفترة اللاحقة بإرسال بعثات إلى بور الأزمات المحتملة في أوروبا ومنطقة القوقاز. وتغير الاسم عام 1995 ليصبح «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا». ولها بعثات مختلفة على الأرض تساهم بها عمليا في تفادي النزاعات والتغلب عليها. وتساعد هذه البعثات على بناء الديمقراطية وتوسيع رقعتها، وتراقب كيفية أداء الدول لوظائفها، ومدى الالتزام بحقوق الإنسان وحقوق المواطنة كما نص عليها الملف الختامي في هلسنكي سابقا. وتتابع هذه البعثات وسائل الإعلام وتدعم بناء المؤسسات.

في أوروبا». كانت تلك فترة تخفيف حدة التوتر السياسي وذوبان الجليد. وتردد الغرب طويلا في تلبية المطلب: كان متوجسا من أن الاتحاد السوفيتي يريد إقصاء الأمريكيين سياسيا عن أوروبا، لتصوره أنه يستطيع السيطرة على أعضاء حلف الأطلسي الأوروبيين بشكل أفضل من السيطرة على القوة العظمى وراء المحيط الأطلسي. وتطلب الأمر مفاوضات تمهيدية طويلة حتى تم أخيرا افتتاح المؤتمر في شهر يوليو 1973 - بمشاركة الولايات المتحدة وكندا.

اجتمع ممثلو سبع دول من حلف وارسو و15 دولة من حلف الناتو و13 دولة محايدة لمدة عامين بطولهما في مدينة هلسنكي، عاصمة فنلندا. وفي النهاية تمخضت المفاوضات عن «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا» أو «ملف هلسنكي الختامي». لأول مرة في تاريخه قبل الاتحاد السوفيتي ودول حلف وارسو أن تلزمها اتفاقية دولية باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنها حرية الفكر والضمير والعقيدة والدين، في مقابل الشروع في خطوات محددة لنزع السلاح. ومن مكاسب المعسكر الشيوعي كان أن اعترفت جمهورية ألمانيا الاتحادية لأول مرة بجمهورية ألمانيا الديمقراطية شريكا على قدم المساواة.

في المؤتمرات اللاحقة كانت تتم مراجعة تنفيذ ملف هلسنكي الختامي. وأهم من هذا وذاك أن الوثيقة انتشرت سريعا في الكتلة الشرقية وأثرت تأثيرا حيويا على مشهد المعارضة الديمقراطية في كل مكان. فيقول العديد من علماء التاريخ المعاصر أن قرارات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الصادرة عام 1975 كانت تتويجا لسياسة خفض حدة التوتر وبداية نهاية الكتلة الشيوعية.

تغيرت وظيفة المؤتمر الذي كان قد تحول خلالها إلى مؤتمر دائم، بسقوط الشيوعية. لكنه لم يوضع إطلاقا موضع التساؤل. في بداية أزمة

مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

تم افتتاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام 1973 في هلسنكي. شاركت في المؤتمر سبع دول عضو في حلف وارسو و13 دولة محايدة و15 دولة عضو في حلف الأطلسي. والتزم الأعضاء بتوقيعهم على ملف هلسنكي الختامي باحترام الحدود وحل النزاعات سلميا وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعاون في مجالات الاقتصاد والعلوم والبيئة.

البرلمانين يصيغون السياسة الأمنية: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

مقارنة بحلف الأطلسي لم يضطر البرلمانين في الدول الأعضاء أن يبذلوا جهدا كبيرا في تبوؤ مكانهم في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بل قد طالب ميثاق باريس عام 1990 لأول مرة بتأسيس جمعية برلمانية، ووقع عليه رؤساء دول أو حكومات ينتمون إلى 34 أمة.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تأسست المنظمة عام 1995 لتخلف «مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا». وعدد أعضائها 56، من بينهم جميع الدول الأوروبية والدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وأهداف المنظمة تأمين السلام وإعادة الإعمار بعد النزاعات. وليس للمنظمة توجه عسكري مثل حلف الأطلسي، وإنما هي في منطقتها من أهم أدوات الإنذار المبكر والوقاية من النزاعات وإدارة الأزمات والرعاية بعد النزاعات.

بعدها بعام التقى البرلمانين من جميع الدول الموقعة على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (المنظمة السابقة على منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، انظر خانة المعلومات صفحة 18) لتلبية التكليف الملقى على عاتقهم من رؤساء الدول والحكومات وتأسيس الجمعية البرلمانية للمؤتمر. في إعلان مدريد من عام 1990 تم وضع المبادئ الأساسية للائحة الداخلية وتحديد أساليب العمل والحجم (حاليا 317 برلمانيا)، والانتداب وتوزيع الأصوات. ولألمانيا 13 مقعدا في الجمعية.

لا تمتلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ذراعا أمنيا، كما يختلف تاريخ نشأتها ووظيفتها اختلافا شاسعا عن حلف الأطلسي. لقد تأسس حلف الأطلسي خلال الحرب الباردة كحلف عسكري للغرب؛ أما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فعرفت نفسها منذ تأسيسها باعتبارها «نظاما أمنيا جماعيا» مهمته أن يزيل الخنادق بين أطراف النزاع المحتملة - هذه الوظيفة التي تطلبت بالضرورة مشاركة البرلمانين.

في عام 1967 كان حلف وارسو، التحالف العسكري للمعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي، قد ألح على تأسيس «مؤتمر للأمن والتعاون

وموسكو. فزار نائب قائد الأركان السوفيتي إحدى لجان الجمعية، وسافر وفد من برلمانيي الحلف إلى موسكو في زيارة إلى السوفيت الأعلى. لا يجب أن يساء فهم الجمعية البرلمانية باعتبارها قوة مساعدة لمجلس الحلف فقط. فأخر جدل حاد بين المتخصصين في السياسات الأمنية كان عام 1999 خلال حرب كوسوفا. كما أفضت حرب العراق في عام 2003 إلى مناقشات حادة بين النواب، بينما لم يعالج مجلس الحلف هذه المسألة.

منذ الدورة التوسعية الأخيرة عام 2004 وعدد أعضاء حلف الأطلسي قد وصل إلى 26 عضوا بعد انضمام سبع دول من أوروبا الشرقية والوسطى إليه. وجميع برلمانات هذه البلدان بالإضافة إلى البرلمانات الثلاثة عشر التي تُعدّ عضوا منتسبا، ترسل ممثليها إلى اللقاءات نصف السنوية للجمعية البرلمانية التي تُعقد دائما في مكان مختلف بناء على دعوة إحدى الدول الأعضاء.

وتم انتخاب رئيس الوفد الألماني كارل لامرس من الحزب الديمقراطي المسيحي/المسيحي الاجتماعي رئيسا للجنة الفرعية «شراكات حلف الأطلسي» في اجتماع خريف عام 2004 في فينسيا. وفي العام التالي انتُخب رئيسا لمجموعة المحافظين في الاجتماع الذي عُقد في مدينة لايباخ في سلوفينيا. وكان نائبه ماركوس ميكل من الحزب الديمقراطي الاشتراكي قد تم انتخابه منذ عامين رئيسا للجنة السياسية.

للحصول على معلومات أوفى عن الجمعية البرلمانية لحلف الأطلسي انظر: www.nato-pa.int أو: www.naa.be أو:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html



مقر الجمعية البرلمانية
لحلف الأطلسي في بروكسل

تطور لتصبح إحدى مؤسسات الحلف، وإنما هي هيئة مستقلة قانونيا تماما عنه، وعنوانها في بروكسل يختلف عن عنوان مقر الحلف.

بعد التحفظات الأولى نشأ نوع من الاتفاق بين الحلف والبرلمانيين. حاليا يحضر الأمين العام للحلف اجتماعات النواب نصف السنوية

ويتحدث أمامها. لا يفيد هذا البرلمانيين فقط: بالكاد

سيجد عظماء حلف الأطلسي هيئة تجمع بين أعضائها

أفضل السياسيين المتخصصين في السياسات الأمنية

والدفاعية في بلدانهم. فإذا أرادوا أن يحموا أهدافهم

الاستراتيجية من أن تفشل بسبب اعتراض البرلمان فمن

الأفضل أن يستخدموا الجمعية البرلمانية باعتبارها

نظاما من أنظمة الإنذار المبكر. يسري في الحلف مبدأ

الإجماع، وهذا يحدو إلى الحذر.

من الناحية الشكلية صاغت الجمعية البرلمانية وعدد

أعضائها 248، لنفسها مهمة دعم «التعاون بين الدول

الأعضاء في القضايا الدفاعية والأمنية» والنهوض بـ

«التضامن الأطلسي» - وهي أهداف لا يمكن إلا أن تستفيد

منها منظمة حلف الأطلسي المشكّلة من الحكومات. في

سنوات الانتقال وانفتاح الحلف على شرق أوروبا قبل عام

1990 وبعده، اضطلع البرلمانيون بمهمة «جرافات الجليد».

في عام 1988 شرعوا في عقد اتصالات حذرة مع المجر التي

كانت مازالت تنتمي رسميا إلى مجال نفوذ الاتحاد

السوفيتي، أفضت إلى أن أرسلت المجر وزير خارجيتها

لحضور إحدى جلسات لجنة من لجان الجمعية البرلمانية. هذا المبادرة

كانت ستصبح بسهولة تهديدا لأمن حلف وارسو السابق، وتفضي إلى

نزاعات جسيمة إذا ما بادر بها جهاز حلف الأطلسي. لكن البرلمانيين

استطاعوا أن ينجزوا أكثر من الحكومات لكونهم مستقلين. وفي العام

التالي أصبحت الجمعية مسرحا لمحاولات تصفية التناقض بين واشنطن

حلف وارسو

في عام 1955 تم التوقيع على حلف

الدعم العسكري للمعسكر الشرقي من 8

دول، وشكل الحلف المنظمة المقابلة

لحلف الناتو خلال حقبة الحرب الباردة.

أكد الأعضاء بين ما أكدوا على إرادتهم

لضمان السلام والدعم العسكري

المتبادل حال وقوع هجوم على إحدى

الدول الأعضاء. مع بدء سياسة

البريسترويكا في الثمانينيات من القرن

الماضي في الاتحاد السوفيتي برزت

شكوك حول استمرار الحلف. ثم تم حل

حلف وارسو رسميا في 1 يوليو 1991

بعد إعادة توحيد ألمانيا عام 1990.

النواب على أرض ملغمة: حلف الأطلسي



تشكل السياسة الأمنية، دائرة اختصاص حلف الأطلسي، محور صلاحيات الحكومة في جميع أنحاء العالم؛ كون أن هناك أشياء كثيرة تصنف باعتبارها سرية، فتجتهد الحكومة في ألا تكشف أوراقها أمام البرلمانين. في ألمانيا تُعالج قضايا السياسة الأمنية بأسلوب أكثر ديمقراطية عنه في بلدان أخرى كثيرة. ويُسمى جيش الدفاع الألماني «جيش البرلمان»، إذ على البوندستاغ أن يوافق على كل تحرك يُكلف به، بل ويصر على استخدام هذا الحق. فيما يتعلق بالوضع الداخلي في جيوش الحلفاء والقرارات الاستراتيجية بين الحلفاء فإن مشاركة البوندستاغ في صنع القرار محدودة. وتقع مداولات مجلس شمال الأطلسي وتحركات الأمين العام للحلف خارج إطار الرقابة من جانب البرلمان الوطنية تماما. وبما أن جيش الدفاع الألماني وجيوش الحلفاء تنضوي تحت قيادة حلف الأطلسي العليا، فإن الجمعية البرلمانية لحلف الأطلسي تتمتع بأهمية خاصة في هذا الصدد.

عند تأسيس حلف الأطلسي عام 1949 أعرب بعض البرلمانين عن رغبتهم في المشاركة في صنع القرار، ووجهوا لفترة طويلة بالرفض. تحديدا رئيس الوزراء البريطاني الأسطورة ونستون تشرشل وقف في طريقهم. استمر الوضع على ذلك لمدة ست سنوات، أي حتى عام 1955، حين تأسس بمبادرة من السياسي البلجيكي بول - هنري سباك «مؤتمر البرلمانين لحلف الأطلسي». لكنه لم يصبح إطلاقا هيئة رسمية من هيئات الحلف. فلم تسمح الحكومات بذلك، وحتى بعد تغيير التسمية مرتين - بداية إلى «الجمعية شمال الأطلسية»، ومن ثم «الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي» - لم

منظمة حلف شمال الأطلسي

تأسس حلف الناتو في عام 1949، مكونا من 12 دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية. ويلزم تحالف الدول العسكري الأعضاء بحل النزاعات سلميا وتشكيل العلاقات الدولية على أساس من الصداقة كما يفرض الحفاظ على النظام الاجتماعي الغربي - الليبرالي بالتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والاعتراف بالمبادئ الديمقراطية. وتلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بالدفاع الذاتي الجمعي حال حدوث هجوم عسكري ضد عضو من الأعضاء.

وعندما تتم العضوية تصبح هذه المراجعة من دواعي الفخر في البلد المرشح.

حتى بعد إتمام إجراءات العضوية يحافظ المجلس الأوروبي على يقظته ويضع الدول تحت المراقبة في حالة وجود شكاوى – مما فيه مهانة لحكوماتها ، كثيرا ما تستغلها المعارضة استغلالا واسعا.

يرسل البوندستاغ الألماني 18 عضوا و18 عضوا نائبا إلى الجمعية البرلمانية في المجلس الأوروبي. ورئيس الوفد، النائب يواخيم هورستر، هو في نفس الوقت نائب رئيس الجمعية البرلمانية.

للحصول على معلومات أوفى حول الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي انظر:

www.coe.int/t/d/Parlamentarische_Versammlung

أو:

www.bundestag.de/internat/interparl_orga/index.html

كل من إسرائيل وكندا والمكسيك بدور المراقب. ويقول رودلف بندغ عضو الحزب الديمقراطي الاشتراكي الألماني (رئيس الوفد الألماني في الدورة الانتخابية الخامسة عشرة) بأن الجمعية البرلمانية هي «العنصر النشط» في منظومة المجلس الأوروبي، ويرى أن أهم أدواتها «إجراء المراقبة». فبناء عليه تضع الجمعية دولاً بعينها تحت المراقبة من جانب برلمانيين من دول أعضاء أخرى - إما لأن هذه الدول ترغب في العضوية أو لأنها تنتهك حقوق الإنسان. ويبرز بندغ بشكل خاص إلغاء عقوبة الإعدام أو على الأقل توقيف العمل بها في جميع الدول الأعضاء بناء على مبادرة من الجمعية البرلمانية. ويرى النائب إدوارد لنتنر، عضو الحزب المسيحي الديمقراطي/ الحزب المسيحي الاجتماعي، نائب رئيس الوفد في الدورة الخامسة عشرة، أن قوة المجلس الأوروبي تكمن بالدرجة الأولى في تركيزه على قضايا دولة القانون وحقوق الإنسان. والهدف اللاحق للمجلس تمكين المحكمة العليا لحقوق الإنسان في ستراسبورغ من تنظيم عملها بكفاءة أكبر. فيصل المحكمة ما يفوق 40 ألف دعوى سنوياً. وقد تم وضع المحضر الإضافي الرابع عشر لإعلان حقوق الإنسان الأوروبي الذي ينص على إصلاح المحكمة العليا. وينتظر هذا المحضر توقيع الدول الأعضاء عليه واعتماده.

**الجمعية البرلمانية
هي العنصر العنصر
«النشط» في
منظومة المجلس
الأوروبي.**

لقد وضع المجلس الأوروبي منذ تأسيسه ما يقرب من 200 ميثاق ومحضر واتفاقية، أكثرها شهرة إعلان حقوق الإنسان الأوروبي عام 1953. ولا يقر المجلس الأوروبي هذه الاتفاقيات فقط وإنما يراقب تنفيذها باستمرار. كما لا يكفي أن توقع الدول الراغبة في العضوية على الاتفاقيات فحسب. وإنما تتم مراجعة التشريعات والممارسة الإدارية في كل بلد بدقة ونظرة نقادة. وترى بعض الحكومات أن هذا «التدخل» من جانب البرلمانيين الأجانب مبالغ فيه. لكن النواب، والعديد منهم قد كرس عقداً بطوله في هذا العمل، لا يكتفون بالعبارات البلاغية، ويُعرفون بصرامتهم، وينجحون في دمج الرأي العام في البلد المعني في عملهم.



ونستون تشرشل

«هناك ضرورة لدواء يغير
كما بمعجزة الوضع تغييرا
كاملا، ويجعل أوروبا حرة
وسعيدة خلال سنوات قليلة
... علينا أن نؤسس نوعا من
الولايات المتحدة الأوروبية.»

يتأسس في الواقع سوى المجلس الأوروبي وبدون البعد الأمني. فالأمن أصبح من صلاحيات الأمم المتحدة التي تأسست رغما عن ذلك. وأهم واجبات المجلس الأوروبي حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة دولة القانون.

كل الدول الأوروبية عضو في المجلس الأوروبي باستثناء بيلاروسيا بنظامها الدكتاتوري. يضاف إليه أرمينيا وأذربيجان، دولتان تنتميان جغرافيا إلى آسيا. هذا وقد بحث النواب طويلا ويتمعن طلبات العضوية المقدمة من كرواتيا والبوسنة والهرسك وكذلك صربيا والجبل الأسود، وكلها شاركت في الحرب ضد بعضها البعض. وثار جدل حاد حول عضوية روسيا في عام 1996: رأى البعض لانضمام روسيا أهمية سياسية، بينما خشي البعض الآخر تسبب المعايير الديمقراطية الصارمة. في العادة ما لا تهتم الجمعية البرلمانية باعتبارات السلطة السياسية. لكن عندما اقتنصت مجموعة من الضباط السلطة في اليونان عام 1967 تم تعليق عضوية هذا البلد في المجلس الأوروبي مباشرة بالرغم من كونه عضوا في حلف الأطلسي.

المجلس الأوروبي مؤسسة برلمانية أصيلة؛ للجمعية البرلمانية (كانت تُسمى حتى عام 1974 الجمعية «الاستشارية») نفس الأهمية التي تُنسب إلى اللجنة الوزارية. ويشمل المجلس بجانب ذلك «مؤتمر البلديات والمناطق». أكثر مؤسسات المجلس الأوروبي شهرة هي في الغالب المحكمة الأوروبية العليا لحقوق الإنسان، وإن كان كثيرا ما يُخلط بينها وبين المحكمة العليا للاتحاد الأوروبي. من حق كل مواطن أن يرفع دعوى على بلده أمام المحكمة في ستراسبورغ. وأحيانا ما تثير قرارات المحكمة الانتباه حتى في الدول الأعضاء القديمة - مثال على ذلك ما سُمي «حكم كارولين» في 24 يونيو 2004، الذي صدر ضد ألمانيا لقصور قوانينها عن حماية الحياة الخاصة من تجاوزات وسائل الإعلام.

يبحث البرلمان الوطني في كل من السنة وأربعين دولة العضو في الجمعية البرلمانية بين مندوبين و18 مندوبا طبقا لعدد السكان. وتتمتع

القرارات الخاصة بالمضامين المحرّضة في الإنترنت أو السماح بتقديم يد المساعدة لمن على عتبة الموت، والتي انعكست على كثير على القوانين الوطنية في العديد من الدول الأعضاء. وكثيرا ما يشكو البرلمانيون النشطون في ستراسبورغ من أن عملهم بالكاد يلقى اهتماما من الرأي العام - بينما يُعد كل اجتماع لرؤساء الحكومات مهما كان مظهريا، موعدا لا تغفل عنه الصحف.



مقر المجلس الأوروبي في ستراسبورغ.

تأسس المجلس الأوروبي في عام 1949. كانت الدول المؤسسة هي بلجيكا والدانمارك وفرنسا وبريطانيا وأيرلندا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا والنرويج والسويد. وفي نفس العام انضمت تركيا، ثم ألمانيا في عام 1950 والنمسا في 1956. أما أسبانيا والبرتغال اللتان استمر نظام الحكم السلطوي فيهما لفترة طويلة بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تنضموا إلا في عامي 1976 و1977. ولدت فكرة المجلس الأوروبي في بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية. بداية رغب رئيس وزرائها تشرشل في تأسيس مجلس دولي لكل قارة بدلا من الأمم المتحدة. لم

في الطريق إلى البرلمان الدولي: الجمعيات البرلمانية بنفس حيوية البرلمانات الوطنية: المجلس الأوروبي



كل من تمكن من حضور الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي خلال أحد أسابيع انعقادها السنوي الأربعة، لن يتلفظ إطلاقاً بمقولة «السياحة السياسية» المغرصة. فلا ينقص الاجتماعات في ستراسبورغ لانفعالية جلسات البرلمانات الوطنية ولا دقتها. بل كثيرا ما نرى النزاع أكثر حيوية، إذ أن حصة المسائل الروتينية المتفق عليها أقل بكثير في المجلس الأوروبي. المداولات في في المجلس ليست حيوية فقط، وإنما هي صاحبة كذلك السبب في أن نسبة قليلة من المداولات هي التي تصل إلى نشرات الأخبار في التلفزيون الألماني يعود إلى أن قضايا الاتحاد الأوروبي والأحداث في بروكسل تُقيم باعتبارها أكثر أهمية. يختلف الوضع تماما في العديد من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقا وتركيا التي لم تنضم إلى المجلس الأوروبي إلا بعد عام 1990، وليست عضوا في الاتحاد الأوروبي.

المجلس الأوروبي

يُعد المجلس الأوروبي أقدم مؤسسة سياسية بين دول القارة، ويصل عدد أعضائه اليوم إلى 46. تم تأسيسه عام 1949 لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية البرلمانية ودولة القانون وتنمية الوعي بالهوية الأوروبية التي تعود جذورها إلى القيم المشتركة وتتخطى الفروق الثقافية.

في ألبانيا أو رومانيا يعرف كل من يهتم بالسياسة أسماء المسؤول عن بلده في المجلس الأوروبي – أسماء نواب لا يتمتعون بمثل هذا الشعبية في بلدهم الأم. ونجد في وسط وشرق أوروبا عددا من السياسيين المرموقين كانوا أعضاء سابقين في الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. وشكلت العضوية في المجلس الأوروبي حجر الزاوية على الطريق إلى الغرب في أغلب دول أوروبا الشرقية. وإذ تؤكد أوروبا اليوم على «قيمها» فإنها كثيرا ما تنسى أن نشر هذه القيم ومراقبتها كان وما زال بالدرجة الأولى إنجازا للمجلس الأوروبي. مثال ذلك

ذريعة؟ فكرة الحصانة البرلمانية – حماية النواب من الملاحقة الجزائية – ما زالت غريبة على بعض البلدان؛ يواجه النواب خطر أن يعاقبوا لأنهم يمثلون مصالح من انتخبوهم.

يواجه البرلمانيون في جميع أنحاء العالم مشاكل مشابهة ولهم مصالح «زمنية». وليس بالضرورة أن يتعلق الأمر بالقضايا الديمقراطية الأساسية. فمن المشاكل التي تعني جميع البرلمانات قضية اختيار المعلومات وتوزيعها، ما يتم اليوم غالبا بالوسائل الإلكترونية. ما كم المعلومات الذي يحتاجه النائب اليوم ليتخذ قرارا مسؤولا؟ ما هو الحد الأقصى الذي يجب أن يكون في متناوله كي لا يغرق في بحر من التفصيلات؟ ماذا يستطيع نواب البوندستاغ أن يتعلموه من أعضاء الكونغرس الأمريكي في هذا الصدد؟ هذا بعض من الأسئلة التي تلعب دورا في الحوار البرلماني البيني.



كنيسة القديس بولس في فرانكفورت.

الجمعية الوطنية في فرانكفورت

عقد أول برلمان نبع من انتخابات حرة في ألمانيا اجتماعاته عام 1849 في كنيسة القديس بولس في فرانكفورت. ووضع (دستور كنيسة القديس بولس) الذي يرتكز على مبادئ الديمقراطية البرلمانية، ويتضمن قائمة الحقوق الأساسية وينص على أن النظام السياسي نظام ملكي وراثي على رأسه القيصر. حقيقة فشلت الجمعية الوطنية ودستورها بسبب رفض ملك بروسيا تقلد مكانة القيصر. لكن مقاطع هامة من هذا الدستور شكلت نموذجا لدستور جمهورية فايمار عام 1919 والقانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية عام 1949.



اجتماع مشترك بين أعضاء

مجلس الرئاسة في

البوندستاغ والجمعية

الوطنية الفرنسية، يحضره

جان - لويس ديبري، رئيس

البرلمان الفرنسي، و نوربرت

لامرت، رئيس البوندستاغ،

وفولفغانغ تيرزه، نائب

رئيس البوندستاغ.

جميع أنحاء العالم في علاقة توتر مع الحكومات، وتناضل من أجل حقوق الانتخاب أو الميزانية أو الرقابة أو المعلومات. وتحاول بأكثر كفاءة ممكنة أن تصيغ من مئات الرغبات المنفردة قرارات ذات وزن.

أول برلمان لعموم ألمانيا الذي اجتمع عام 1848 في كنيسة القديس بولس في فرانكفورت كان محل تهكم الحكومات، مصير ما زالت تعاني منه العديد من البرلمانات في العالم اليوم. وفي ألمانيا القيصرية تنازع الرايخستاغ (البرلمان آنذاك) بداية مع المستشار ومن ثم مع القيصر في سبيل حقوقه - مثل هذه المنازعات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ما زالت موجودة حتى يومنا هذا في العالم أجمع. وتؤسس بعض الأنظمة الدكتاتورية برلمانات خاصة بها للتمويه على علاقات السلطة الحقيقية. ما هو موقف الديمقراطيين منها إذن؟ هل يستغلون الصلاحيات المحدودة لمثل هذا البرلمان أو يتجنبوه لأنه لا يشكل سوى

بموضوع قد يسبب إزعاجا. في استطاعة البرلمانيين إن يتعاملوا مع الموضوعات الشائكة بحرية أكبر من ممثلي الحكومة. يجعل هذا الأمر العلاقة محملة بالنزاعات، وأكثر صدقا في نفس الوقت. فالعلاقات الدولية التي تركز فقط على الكلمات المنمقة وتطابق المصالح العابر ضعيفة القدرة على تحمل المصاعب.

من المؤكد أن الرقابة الديمقراطية والمواكبة البرلمانية على المستوى الدولي أيضا هي أهم وظائف العلاقات البرلمانية البينية. لكنها ليست وحدها في هذا المجال. ففكرة التفاهم بين الشعوب والتضامن والزمالة عبر الحدود بين البرلمانيين من دوافع النشاط الدولي للنواب.

نادرا ما توجه الدعوة إلى رئيس دولة أخرى ليتحدث أمام البوندستاغ. وتُعد مثل هذه الدعوة شرفا خاصا يتمتع به الضيف. ففي مقدور رئيس الدولة الأجنبي أن يتوجه بكلماته إلى الشعب الألماني مباشرة أو إلى ممثليه، مما يحمل قوة رمزية كبرى، بينما تعتبر معايير الدبلوماسية التقليدية ظهور رئيس أجنبي أمام البرلمان الوطني «تدخلا» غير مقبول. فالأمر تتواصل عادة عن طريق حكوماتها فحسب. فإذا وقع هذا «التدخل» رغما عن ذلك، فإنه يقيم باعتباره مظهرا خاصا من مظاهر الثقة.

وتلعب التدخلات والاختلاط الذي يركز على الثقة دورا هاما في العلاقات البرلمانية البينية، وتذهب أبعد من زيارات رؤساء الدول المراسمية. عندما يحضر نواب فرنسيون جلسة من جلسات البوندستاغ، ويزور زملائهم الألمان الجمعية الوطنية في فرنسا فإن هذا تعبير عن علاقة ثقة متينة بين البلدين. كما أن برامج التبادل للعاملين في البرلمان هي - بجانب فائدتها العملية الجمة - أفعال رمزية لبناء الثقة. فإنها تقول: انظر، إننا نعطي الأجانب فرصة كاملة للاطلاع على المجال الجوهري لسيادتنا الوطنية.

إن فكرة النظام البرلماني لا تخترعها كل أمة من جديد، وإنما هي تحمل منطقتها وتاريخها الخاص بها عبر كل الحدود. فتقع البرلمانات في

**في إمكان البرلمانيين
التعامل مع
الموضوعات الشائكة
بحرية أكثر من
ممثلي الحكومة.**



نوربرت لامرت، رئيس
البرلمان الألماني، في استقبال
وفد من مجلس الشورى
بالمملكة العربية السعودية.

مسدودة أمامها. في الستينيات مثلا، عندما أقامت العديد من الدول العربية علاقات مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وقطعت جمهورية ألمانيا الاتحادية علاقاتها مع تلك الدول طبقا لمبادئها السائدة في ذلك الحين، كان البرلمانيون هم من واصلوا الاتصالات مع العالم العربي. لكن الحكومات ليست دائما أكثر صرامة ودقة من البرلمانيين في مجال العلاقات الدولية. فكثيرا ما نرى أن العكس هو الصحيح - أنها أكثر ليانا. أحيانا يتجنب أعضاء الحكومة في اتصالاتهم الدولية القضايا الشائكة - مثال ذلك انتهاكات حقوق الإنسان أو المواطن في البلد الآخر، أو نزاعات هذا البلد مع دول أخرى. قد يكون السبب في بعض من هذا التردد اعتبارات تتعلق بسياسة الدولة، لكن ليس بالضرورة. فغالبا ما تريد الحكومات شيئا من الطرف المقابل لها: طلبية خاصة بالاقتصاد الوطني، أو الموافقة على مشروع دولي. فلا يستحسن إذن إثقال العلاقة

البرلمانية حتى عندما يسافرون إلى الخارج ويمارسون نشاطهم في السياق الدولي.

لكن حتى لو لم تكن للعلاقات الدولية تداعيات على المستوى الوطني، فإنها أكثر أهمية وقرب من أن نتركها للحكومات وحدها. فالتاريخ يثبت أن الحكومات كثيرا ما تعمل على مستوى الحكومة من حيث أنها مؤسسة فقط. لكن بإمكان البرلمانيين أن يشرعوا في علاقات أكثر تنوعا تدعم السلام أو حتى أن يعقدوا علاقات من جديد، حتى ولو أصبح ذلك مستحيلا بين الحكومات. وكثيرا ما سبقت التخفيف من حدة التوتر لقاءات على المستوى البرلماني. الاهتمام المتبادل والمعرفة الدقيقة بالنظام السياسي في البلد المعني على مستوى البرلمان يرفعان من فرص التوصل إلى اتفاق سياسي حال وجود نزاع بين الحكومات. وقد تستاء الحكومة من ذلك أحيانا، إذ قد ينشأ بسهولة الانطباع بأنه يعاكس سياستها الدولية. لكنها غالبا ما تستفيد من مثل هذه الاتصالات عندما تريد مثلا أن تنقل رسالة، وتجد «القنوات الدبلوماسية» المعتادة



جان - لويس ديبيري، رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية مع زميله الألماني نوربرت لامرت خلال انعقاد جلسة من جلسات البوندستاغ.

الذين يمسون احتكار الحكومة بعقد اتصالات مع الخارج، يعاقبون بمنعهم من السفر بل وأحيانا ما يتهمون بالخيانة العظمى.

صورة الدول القومية المنعزلة التي تخضع كل منها لقوانينها الخاصة بها ولا تدخل في علاقات بينية إلا عن طريق «السفراء» فقدت صحتها منذ القرن التاسع عشر المتأخر. فلقد بدأ عصر المنظمات الدولية الكبرى باختراع الهاتف. منذ تأسيس «اتحاد التلغراف العالمي» في عام 1865 وعدد لا يعد ولا يحصى من المنظمات الدولية قد ظهر في الساحة. وزاد عدد المشاكل التي لا يمكن حلها سوى عبر حدود الدول، وتنوعت المسائل التي تعالجها المنظمات الدولية. وبصرف النظر عن الخاصة منها، فإن عادة ما تسير الحكومات الوطنية عمل هذه المنظمات سويا.

بدأ عصر المنظمات الدولية مع اختراع الهاتف.

لكن كلما ارتفع عدد القرارات التي تتخذ على المستوى الدولي كلما قويت شوكة الحكومات في الدول المنفردة، وكلما تعذر على البرلمانات الوطنية مراقبتها مراقبة فعالة. يتطلب هذا التدويل يقظة خاصة من ممثلي الشعب.

حقيقة أنه من السهل بمكان الكشف عن الآلية التي تفضي إلى إضعاف البرلمانات، لكن التغلب عليها صعب. فنرى رؤساء الحكومات أو الوزراء المختصين يتخذون قرارات بالإجماع في المؤتمرات الدولية بعد جدال طويل، فهل ترفضها البرلمانات الوطنية فيما بعد؟ من هنا يجب التفكير بإمعان قبل رفض ما تم الاتفاق عليه دوليا.

مقاومة هذا الاتجاه دافع قوي ومشروع للبرلمانات والبرلمانيين في الدول المختلفة لعقد أواصر علاقات مباشرة بينهم والتلاقي في هيئات رقابية جديدة. فهذا فرض من فروض الديمقراطية. الجمعيات البرلمانية اليوم هي أيضا جزء من بعض المنظمات الدولية التي تتشكل في الواقع من الحكومات. وتعين البرلمانات الوطنية الخاصة بالدول الأعضاء ممثلين فيها طبقا لمفتاح معين. حقيقة أنها غالبا ما لا تمتلك حقوقا رقابية حقيقية، لكنها كثيرا ما تتمتع بحق الحصول على المعلومات. على أي حال فإن أعضاء الحكومة يعلمون بذلك أنهم تحت الرقابة

ما يعنيه الخارج للبوندستاغ

إن من يتصور العالم - أو حتى عالم السياسة فقط - باعتباره هيكلًا وظيفيًا ضخماً، يتبوأ فيه كل مكانه ويمارس اختصاصه تحت إشراف رؤسائه، سوف يتحير بلا شك عندما يرى أن للبرلمانيين والبرلمانات علاقات دولية. فطبقاً للفهم السائد تقع مهمة البرلمانات الوطنية في سن التشريعات الوطنية والرقابة على الحكومة. أما السياسة الخارجية فتقع على عاتق السلطة التنفيذية أي الحكومة، وفي بعض البلدان هي أيضاً من مهام رئيس الدولة.

رغماً عن ذلك هناك تبادل كثيف بين البرلمانات والبرلمانيين عبر الحدود. تقول نظرية نظام الدولة السائدة في القرن التاسع عشر، التي ما زالت تطفى على الكثير أن العلاقات الخارجية للبرلمانيين هي في الواقع انتهاك لمبدأ السيادة. طبقاً لهذه النظرية فكل دولة، سواء كانت ديمقراطية أو ملكية، ذات نظام واضح - هرمي في الغالب. تفاصيل هذا النظام شأنها الخاص بها. لكن الدول متساوية فيما بينها. أي تدخل من الخارج مرفوض، والتدخل في شؤون الآخرين لم يكن يتم إلا بحذر وفي الخفاء باعتباره «فن الحكم الرفيع». وطبقاً لتوزيع العمل السائد والمقبول عامة كانت الحكومات هي المسؤولة وحدها عن العلاقات الخارجية. هذا التصور قد عفا عليه الدهر وإن كان لم يتلاش تماماً. فما زال يطالعنا حتى اليوم أخيراً وليس آخراً في بعض من الدوائر الدبلوماسية.

يأخذ النزاع في الأنظمة الديمقراطية الحديثة حول احتكار الحكومة للعلاقات الخارجية شكلاً معتدلاً. فتتجادل الأطراف مثلاً حول تأسيس «جمعية برلمانية» ما، تهدف على الأقل إلى متابعة قرارات هذه المنظمة الدولية أو تلك. وإذا ما وجدت مثل هذه الهيئة فإنها تصارع من أجل حقوقها: المشاركة في صنع القرار، الرقابة أو على الأقل الحصول على المعلومات. أما في الدول السلطوية أو غير المستقرة فإن البرلمانيين

حقيقة أن السياسة الخارجية من صلاحية الحكومة. لكن من المهم أن يتم التبادل بين البرلمانيين عبر الحدود.

فهرس المحتويات:

2	ما علاقة البوندستاغ الألماني بالخارج؟
9	في الطريق إلى البرلمان الدولي: الجمعيات البرلمانية
9	بنفس حيوية البرلمان الوطني: المجلس الأوروبي
14	النواب على أرض ملغمة: حلف الأطلسي
17	البرلمانيون والسياسة الأمنية: منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
22	الجمعية البرلمانية البينية الأوروبية للأمن والدفاع
26	أم الأمم المتحدة وعصبة الأمم: الاتحاد البرلماني الدولي
29	الجمعية البرلمانية الأوروبية – المتوسطة في سبيل الشراكة بين حوض المتوسط وأوروبا
31	على ألا ننسى المناطق
33	بين الأصدقاء: المجموعات البرلمانية
39	بين الرؤساء: كيف ننظم البرلمانات
42	التطلع نحو الخارج: برامج التبادل
42	الدورات التدريبية البرلمانية: خاصة بالطلاب والعاملين الشباب
45	الدورات التدريبية الدولية في البرلمان: التعرف على البوندستاغ الألماني عن كثب
48	تبادل العاملين والمساعدة على التدريب بين البرلمانات
50	برلين ليست بابل: يستعين البوندستاغ بمرجمين لكل لغة
52	قائمة الوفود الألمانية خلال الدورة الانتخابية السادسة عشرة
57	قائمة المجموعات البرلمانية
68	الناشر وحقوق الطبع

العلاقات الدولية للبروندستاغ الألماني

